التوافق الزواجي وعلاقته بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي في ضوء بعض المتغيرات لدى العاملات في منطقة حيفا

Marital Compatibility and its Relationship with Socioeconomic Status in Light of Some Variables Among Working Women in Haifa

إعداد الطالبة

ملاك الفرد نعيم هلون

إشراف

الأستاذ الدكتور يوسف قطامي

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص

"علم النفس التربوي/ إرشاد نفسي، وتربوي"

كلية العلوم التربوية والنفسية

جامعة عمان العربية

حزيران /2017م

جامعة عمان العربية
AMMAN ARAB UNIVERSITY

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا — نموذج (9)

تفويض

نحن الموقعون أدناه، نتعهد بمنح جامعة عمان العربية حرية التصرف في نشر محتوى الرسالة الجامعية، بحيث تعود حقوق الملكية الفكرية لرسالة الماجستير الى الجامعة وفق القوانين والأنظمة والتعليمات المتعلقة بالملكية الفكرية وبراءة الاختراع.

المشرف الرئيسي	الطالبة
أ.د. يوسف قطامي	ملاك الفرد هلون
التوقيع:	التوقيع: .....
التاريخ:	التاريخ: .....

قرار لجنة المناقشة

نُوقشت هذه الرسالة والمقدمة من الطالبة: ملاك الفرد هلون

وعنوانها: " التوافق الزواجي وعلاقته بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي في ضوء بعض المتغيرات لدى العاملات في منطقة حيفا"

وأجيزت بتاريخ: 2017/6/12

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم		التوقيع
أ.د. يوسف قطامي	**مشرفا / رئيساً**	
د.سهيلة بنات	**عضواً / داخلياً**	
أ.د. نشأت حسونة	**عضواً / خارجياً**	

الإهـــــداء

إلى من علمني رفع القلم

إلى الذين أضاءوا دربي نورا، وسهروا الليالي من أجل إكمال مسيرتي

إلى الأب الذي لم يبخل عليّ يوما بشيء

إلى الأم التي احتضنتني بالحنان، والمحبة

إلى الذين، وهبوني الحياة، والأمل، والمنشأة على شغف الاطلاع، والمعرفة

إلى أحن، وأغلى الناس إخوتي الأعزاء

إلى كل من أضاء بعلمه عقل غيره فأظهر بسماحته تواضع العلماء، وبرحابته سماحة العارفين

إلى كل الأساتذة الأفاضل الكرام الذين أشرفوا على دراستي

إلى كل زملائي الأعزاء

أهدي رسالتي المتواضعة

شكــر، وتقديــر

"من لم يشكر الناس لا يشكر الله"

أتشرف بتقديم الشكر الكبير، والتقدير الجميل للمشرف القدير الأستاذ الدكتور يوسف قطامي الذي أشرف على هذه الرسالة، وتحمل مشاق الإشراف، والتوجيه، فله الشكر، والتقدير على ما أسداه من نصائح كثيرة، وتوجيهات جمّة، فكان لخبرته الكبيرة، وعلمه الواسع، ودقة ملاحظاته، وتوجيهاته لطرق البحث العلمي الفضل الكبير لإتمام هذه الرسالة.

وأقدم شكري، وامتناني للجنة العلمية المنعقدة لمناقشة الرسالة، والممثلة بالأستاذ الدكتور نشأت أبو حسونة، والدكتورة سهيلة بنات لما قدماه من توجيهات سديدة، وملاحظات مهمة ساهمت بإكمال الرسالة، وإتمامها على الوجه الأكمل.

وأخيراً أتقدم بجزيل الشكر، والعرفان لكل الذين ساهموا بتقديم العون لإنجاز هذه الرسالة.

قائمة المحتويات

التفويض ..... ب
قرار لجنة المناقشة ..... ج
الإهـــــداء ..... د
شكـر، وتقديـر ..... هـ
قائمة المحتويات ..... و
الموضوعات ..... ز
قائمة الجداول ..... ي
قائمة الملاحـق ..... ل
الملخص ..... م
Abstract ..... س
الفصل الأول مشكلة الدراسة وأهميتها 1
الفصل الثاني الإطار النظري، والدراسات السابقة 7
الفصل الثالث الطريقة والإجراءات 34
الفصل الرابع نتائـــج الدراســـة 46
الفصل الخامس مناقشة النتائج والتوصيات 62
قائمة المراجع 76
قائمة الملاحق 81

الموضوعات

الموضوع
الفصل الأول: مشكلة الدراسة، وأهميتها
المقدمة
مشكلة الدراسة
أسئلة الدراسة
أهمية الدراسة
التعريفات النظرية، والإجرائية
محددات الدراسة، وحدودها
الفصل الثاني: الإطار النظري، والدراسات السابقة
أ. الإطار النظري
ب. الدراسات السابقة ذات الصلة
التعقيب على الدراسات السابقة
الفصل الثالث: الطريقة، والإجراءات
منهج الدراسة
مجتمع الدراسة
عينة الدراسة

أدوات الدراسة
إجراءات الدراسة
متغيرات الدراسة
المعالجات الإحصائية
الفصل الرابع: نتائج الدراسة
النتائج المتعلقة بالسؤال الأول
النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني
النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث
النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع
النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس
الفصل الخامس: مناقشة النتائج، والتوصيات
مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول
مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني
مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث
مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع
مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس
التوصيات

قائمة المراجع
المراجع العربية
المراجع الأجنبية
قائمة الملاحق

قائمة الجداول

الرقـم	المحتوى
	توزيع عينة الدراسة حسب متغيرات المستوى الاقتصادي، والاجتماعي، والعمر، والمؤهل العلمي، ومدة الزواج
	معاملات الارتباط بين الفقرات مع المجالات، والدرجة الكلية على مقياس التوافق الزواجي
	معاملات الارتباط بين المجالات ببعضها البعض لمقياس التوافق الزواجي
	معامل الثبات بطريقة الاتساق الداخلي "كرونباخ ألفا"، والإعادة لمجالات مقياس التوافق الزواجي
	المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لمستوى التوافق الزواجي مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية
	المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لفقرات المجال الانفعالي مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية
	المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لفقرات المجال الأسري مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية
	المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لفقرات المجال الاجتماعي مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية
9	المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لفقرات المجال الاقتصادي مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

10	المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية للمستوى الاقتصادي، والاجتماعي مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية
11	تحليل التباين الثلاثي للمقارنة بين المتوسطات الحسابية لمقياس التوافق الزواجي لدى العاملات في منطقة حيفا حسب متغيرات العمر، والمؤهل العلمي، ومدة الزواج، والتفاعل بينها
12	تحليل التباين الثلاثي للمقارنة بين المتوسطات الحسابية للمستوى الاقتصادي، والاجتماعي (أقل من 4000 شيكل) لدى العاملات في منطقة حيفا حسب متغيرات العمر، والمؤهل العلمي، ومدة الزواج، والتفاعل بينها
13	تحليل التباين الثلاثي للمقارنة بين المتوسطات الحسابية للمستوى الاقتصادي، والاجتماعي (4000 أقل من 8000 شيكل) لدى العاملات في منطقة حيفا حسب متغيرات العمر، والمؤهل العلمي، ومدة الزواج، والتفاعل بينها
14	تحليل التباين الثلاثي للمقارنة بين المتوسطات الحسابية للمستوى الاقتصادي، والاجتماعي أكثر من 8000 شيكل) لدى العاملات في منطقة حيفا حسب متغيرات العمر، والمؤهل العلمي، ومدة الزواج، والتفاعل بينها
15	معامل ارتباط بيرسون للعلاقة بين مستوى التوافق الزواجي، والمستوى الاقتصادي، والاجتماعي لدى العاملات في منطقة حيفا

قائمة الملاحـق

ملحق	المحتوى
	مقياس التوافق الزواجي في صورته الأولية للتحكيم.
	أسماء المحكمين، وتخصصاتهم، ورتبهم الأكاديمية، ومراكز عملهم
	مقياس التوافق الزواجي في صورته النهائية.
	كتب تسهيل المهمة

التوافق الزواجي وعلاقته بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي في ضوء بعض المتغيرات لدى العاملات في منطقة حيفا.

إعداد الطالبة

ملاك الفرد نعيم هلون

إشراف

الأستاذ الدكتور يوسف قطامي

الملخص

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى التوافق الزواجي، وعلاقته بالمستوى الاقتصادي، والاجتماعي في ضوء بعض المتغيرات لدى العاملات في منطقة حيفا، وتكونت عينة الدراسة من (350) عاملة متزوجة تم اختيارهن عشوائياً من العاملات المتزوجات في منطقة عسيفا التابعة لمدينة حيفا في فلسطين للعام 2016/2015م، ولتحقيق أهداف الدراسة طورت الباحثة مقياس التوافق الزواجي، وتم التحقق من دلالات صدقه، وثباته.

وأظهرت النتائج أن مستوى التوافق الزواجي لدى العاملات في منطقة حيفا جاء ضمن المستوى المتوسط، وأظهرت النتائج أن المستوى الاقتصادي، والاجتماعي (أكثر من 8000 شيكل) بالمرتبة الأولى، تلاه المستوى الاقتصادي والاجتماعي (4000 – أقل من 8000 شيكل)، بينما جاء المستوى الاقتصادي والاجتماعي (أقل من 4000 شيكل) بالمرتبة الأخيرة لدى النساء العاملات في منطقة حيفا.

وأشارت النتائج إلى عدم، وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى التوافق الزواجي، والمستوى الاقتصادي تعزى لمتغيري العمر، وسن الزواج، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى التوافق الزواجي، والمستوى الاقتصادي تعزى لمتغير المؤهل العلمي، لصالح العاملات ذوات المؤهل العلمي الأعلى "دراسات عليا".

وأخيراً أوضحت النتائج، وجود علاقة ارتباطية إيجابية دالة إحصائياً بين مستوى التوافق الزواجي، والمستوى الاقتصادي، والاجتماعي (أقل من 4000 شيكل) لدى العاملات في منطقة حيفا، وعدم، وجود علاقة ارتباطية إيجابية دالة إحصائياً بين مستوى التوافق الزواجي، والمستوى الاقتصادي، والاجتماعي (4000 إلى أقل من 8000 شيكل) لدى العاملات في منطقة حيفا، وعدم، وجود علاقة ارتباطيه إيجابية دالة إحصائياً بين مستوى التوافق الزواجي، والمستوى الاقتصادي، والاجتماعي (أكثر من 8000 شيكل) لدى العاملات في منطقة حيفا.

وأوصت الدراسة بضرورة إجراء دراسة تبحث في التوافق الزواجي لدى العاملات المتزوجات، وأثر المتغيرات الديمغرافية، والشخصية فيها، وتطبيقها على بيئات أخرى في المجتمع الفلسطيني، وعلى شرائح مختلفة من العاملات المتزوجات، ومقارنة نتائجها بنتائج هذه الدراسة.

Marital Compatibility and its Relationship with Socioeconomic Status in Light of Some Variables Among Working Women in Haifa

Prepared by

Malak Alfred Naeem Halloun

Supervised by

Prof. Yousef Qattami

Abstract

The study aimed to recognize the level of marital adjustment among married working women at Haifa Area and its relationship with socio- economic level in light of some variables. The sample of the study consisted of (350) married working women selected randomly from married working women at Aseefa Region in Haifa city in Palestine for the academic year 2015/2016. To achieve the objectives of the study, the researcher developed marital adjustment scale. Validity and reliability of the scale were established.

The results of the study indicated that level of marital adjustment among working women at Haifa Area was within the moderate range. The results indicated that the socio-economic level of more than (8000) Shekel occupied the ranked first, then (4000-8000) Shekel, while the level of less than (4000) Shekel occupied the last ranked.

The results of the study showed no statistically significant differences in marital adjustment level and socio- economic level due to age and Duration of marriage. There were statistically significant differences in marital adjustment level and socio-economic level due to qualification, in favor of higher education degrees holders.

Additionally, the results showed that there is a statistically significant correlation between marital adjustment levels and less than (4000) Shekel socio- economic level. Furthermore, there is no statistically significant correlation between marital adjustment levels and (4000-8000) Shekel socio- economic level. Finally the results also showed that there is no statistically significant correlation between marital adjustment levels and more than (8000) Shekel socio- economic level.

Several recommendations were suggested including the need for future studies examining levels of marital adjustment among married working women and the effect of personal and demographic variables on it

Also, carrying these studies on other population and samples in the Palestinian community and comparing the results of these studies to the results of the present one.

الفصل الأول

مشكلة الدراسة وأهميتها

المقدمة

تُعد المرأة أحد الركائز المهمة في البناء الاجتماعي، فبعد أن كان دورها كزوجة، وظيفتها الأولى الاهتمام بتربية الأبناء، وشؤون الأسرة إلا أنه ونتيجة للعديد من التغيرات الثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية، وما رافقها من تغيير في الأدوار، كان لا بد من خروج المرأة للعمل من أجل المشاركة في سد احتياجات الأسرة، وتأمين الدخل اللازم لها.

إلا أن خروج المرأة للعمل، وغيابها عن أسرتها، وأبنائها لفترات طويلة بسبب عملها، الأمر الذي من شأنه أن يؤثر في أدوارها الأخرى فهي زوجة، ولديها أطفال، وعاملة، ولكل دور من هذه الأدوار مسؤوليات وواجبات عليها القيام بها على أكمل، وجه، ونتيجة لتعدد هذه الأدوار فإن عليها تعديل أنماط سلوكها بما يتماشى مع متطلبات كل دور من هذه الأدوار، ومن شأن هذه الأمور كلها أن تؤثر على توافقها الزواجي، وسويته (رضوان، وعمار، 2014).

ويُعد التوافق الزواجي بمثابة المحصلة الطبيعية لطبيعة التفاعلات بين الزوجين في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية، والانفعالية، والثقافية، والاقتصادية، التي من بينها الاحترام، والثقة، والتعبير عن المشاعر العاطفية للطرف الآخر، والإشباع العاطفي للشريك، هذا بالإضافة إلى التشابه أو التقارب في القيم، والأفكار، والعادات، والتقاليد، والتوافق في كيفية إدارة شؤون الأسرة، وتربية الأبناء، وتوفير الدخل المناسب (Clayton, 2014).

ويرى كلاكان، وإيرسانلي (Kalkan & Ersanli, 2008) أن التوافق الزواجي يعبر عن قدرة الزوجين على المحافظة على زواج متوازن، وإيجاد نوع من الانسجام العاطفي والانفعالي والاجتماعي بينهما، ويرى الداهري (2008أ) أن التوافق الزواجي يعبر عن قدرة كل من الزوجين على التواؤم مع الآخر ومع مطالب الزواج، ويستدل عليه من أساليب كل منهما في تحقيق أهدافه من الزواج، وفي مواجهة الصعوبات الزوجية، وفي التعبير عن انفعالاتهم، ومشاعرهم، وفي إشباع حاجاتهم من تفاعلهم الزواجي.

وترى سليمان (2005)، وجود العديد من المؤشرات التي تدل على توافق الزوجين مع بعضهما البعض خلال مراحل حياتهم الزوجية، منها التواضع، والتعاون بين الزوجين في أداء الأدوار، وحصول كل من الزوجين على مطالبه، واحتياجاته، وتحقيق أهدافه، مما يعني اتفاق السلوكيات مع التوقعات، وكذلك الانسجام، والقدرة على حل المشكلات، وتقديم الدعم، والمساعدة لبعضهما البعض، هذا بالإضافة إلى التواصل الناجح بين الزوجين، وظهور الحب المتبادل بينهما، والشعور بالسعادة، والرضا عن الحياة، وعن الزواج، وعن الطرف الآخر، والشعور بالراحة النفسية، وكذلك ظهور الإشباع الجنسي، والتعاون الاقتصادي بين الزوجين، والنجاح، والكفاءة في العمل؛ إذ أن التوافق الزواجي للفرد قد يزيد استقرار الفرد العامل في عمله.

وهذا ما أكده هودى، وسنجه (Hooda and Singh, 2014) إذ حدد العديد من المؤشرات التي يستدل من خلالها على التوافق الزواجي بين الزوجين منها القدرة على تلبية متطلبات الحياة الزوجية، وتقبل مسؤوليات الزواج، والتمتع بمستويات إيجابية من الاتزان الانفعالي، والاستمتاع برفقة شريك الحياة، والمشاركة في المهام، والواجبات الأسرية بشكل عام، واتجاه شريك الحياة بشكل خاص، وإشباع احتياجاته النفسية، والاجتماعية، والاقتصادية، وقبول أي مسؤوليات إضافية عند ظهورها.

وفي هذا السياق ترى نادام، وسيلاجا (Nadam & Sylaja, 2015)، وجود العديد من العوامل التي من شأنها أن تؤثر على مستوى التوافق الزواجي لدى النساء العاملات، التي من بينها التمتع بمستوى اقتصادي، واجتماعي مناسب، مما يرفع من قدرتها المادية لمواجهة احتياجاتها، واحتياجات أبنائها، وأسرتها بشكل عام، هذا بالإضافة إلى أنه يزيد من مستوى شعورها بالاستقلالية، ويزيد من ثقتها بنفسها، ويجعل منها أكثر اتزاناً في الجانب العاطفي، والانفعالي.

وترى ساهول، وسنجال (Sahul, & Singhll, 2014) أن المستوى الاقتصادي، والاجتماعي من شأنه أن يؤدي دوراً فاعلاً في تحديد مستوى التوافق الزواجي لدى النساء المتزوجات، فإذا كان هناك تحسن في المستوى الاقتصادي، والاجتماعي، وتحسن في دخل الأسرة فإن ذلك سيسهم في إشباع احتياجات الأسرة المادية، والاجتماعية، وسيقود إلى تحقيق مزيد من التوافق الزواجي لديهن، وأنه قد يكون للمستوى الاقتصادي، والاجتماعي المتدني أيضاً دوراً إيجابياً، ودافعاً لدى النساء المتزوجات من أجل تحقيق التوافق الزواجي، فيدفعها إلى الخروج للعمل، ومشاركة زوجها في تحمل الأعباء المادية، والاقتصادية لسد احتياجات الأسرة، ومتطلباتها، الأمر الذي يترتب عليه مزيد من التوافق الزواجي مع شريك الحياة.

ويُعد العمر من بين العوامل التي من شأنها أن تؤثر على مستوى التوافق الزواجي لدى النساء العاملات، إذ أكدت نتائج العديد من الدراسات مثل دراسة بارميسواري (Parameswari, 2016)، ودراسة سينها (Sinha, 2016) أن النساء العاملات الأكبر عمراً يتمتعن بمستويات مرتفعة من التوافق الزواجي مقارنةً بالأصغر عمراً، بينما أشارت دراسات أخرى مثل دراسة يسليتل، وسيليك (Yesiltepe & Celik, 2014) أن مستوى التوافق الزواجي لا يتأثر بمتغير العمر.

أما عن أثر المؤهل العلمي في مستوى التوافق الزواجي، فأكد كل من نادام وسيلاجا (Nadam & Sylaja, 2015) أنه كلما زاد المؤهل العلمي للمرأة زادت قدرتها على تحقيق التوافق الزواجي مع شريك الحياة، هذا بالإضافة إلى أنه يجعلها أكثر قدرة على القيام بواجباتها تجاه الزوج، ويساعدها على استخدام الأساليب، والطرق التي تساعدها في تحقيق الرضا، واستقرار العلاقة الزوجية بينها، وبين زوجها، أضف إلى ذلك، أنه يجعل منها تتمتع بمستويات جيده من النضج الفكري، ويجعل منها أكثر قدرة على إدراك الأمور، وتحليلها بطريقة موضوعية، ويجعلها أقدر على التفاعل، والتواصل مع شريك الحياة.

وفيما يتعلق بأثر مدة الزواج، يرى كل من أيهان، وهورال (Ayhan & Hural, 1999) أن المدة اللازمة لتحقيق التوافق الزواجي تختلف من علاقة زوجية لأخرى بناءً على ما يتعرض له الزوجان من ظروف شخصية، واجتماعية مختلفة، إذ من الممكن أن يتحقق التوافق الزواجي بين الزوجين خلال الشهور الأولى من عمر الزواج، ويحتاج لسنوات كثيرة حتى يصل الزوجان لحالة من التوافق الزواجي، ولا يحدث التوافق الزواجي بينهما مهما امتد عمر الزواج بينهما.

واستناداً على ما تقدم جاءت هذه الدراسة للتعرف إلى مستوى التوافق الزواجي، وعلاقته بالمستوى الاقتصادي، والاجتماعي لدى العاملات في منطقة حيفا في ضوء بعض المتغيرات، والمحددة بعمر الزوجة، ومدة الزواج، والمؤهل العلمي لدى العاملات، خاصة، وأن هذه المتغيرات بشكلها الحالي لم تتناولها أي دراسة عربية (على حد علم الباحثة)، وفي المجتمع الفلسطيني بشكل خاص، مما دعا الباحثة لإجراء هذه الدراسة لمعرفة العلاقة بينهما.

مشكلة الدراسة

إن الغرض من هذه الدراسة الكشف عن مستوى التوافق الزواجي، وعلاقته بالمستوى الاقتصادي، والاجتماعي في ضوء بعض المتغيرات لدى العاملات في منطقة حيفا.

أسئلة الدراسة

ما مستوى التوافق الزواجي لدى العاملات في منطقة حيفا؟

ما المستوى الاقتصادي، والاجتماعي لدى العاملات في منطقة حيفا؟

هل يختلف مستوى التوافق الزواجي لدى العاملات في منطقة حيفا باختلاف العمر، والمؤهل العلمي، ومدة الزواج؟

هل يختلف المستوى الاقتصادي، والاجتماعي لدى العاملات في منطقة حيفا باختلاف العمر، والمؤهل العلمي، ومدة الزواج؟

هل توجد علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α = 0.05) بين مستوى التوافق الزواجي، والمستوى الاقتصادي، والاجتماعي لدى العاملات في منطقة حيفا؟

أهمية الدراسة

الأهمية النظرية:

تظهر الأهمية النظرية لهذه الدراسة فيما ستوفره من أطر نظرية تتعلق بالتوافق الزواجي، والمستوى الاقتصادي، والاجتماعي لدى العاملات، التي يمكن أن يستفيد منها الباحثين ضمن هذا المجال، والمهتمين في هذا الميدان من خلال اطلاعهم على المفاهيم، والنظريات التي حاولت تفسير هذه المفاهيم في إطار علم النفس، والإرشاد النفسي.

الأهمية العملية:

فتبدو الأهمية التطبيقية فيما يترتب على نتائج الدراسة من فوائد عملية في الميدان التربوي، والنفسي، وتتمثل الأهمية العملية فيما يأتي:

يمكن لنتائج هذه الدراسة أن تساعد الأخصائيين التربويين، والمرشدين النفسيين، والعاملين في مجال الإرشاد الأسري، وذلك بوضع الخطط، والبرامج الإرشادية؛ لتوعية العاملات بالآثار التي من الممكن أن يتركها المستوى الاقتصادي، والاجتماعي على توافقهن الزواجي.

تقدم هذه الدراسة مقياسين هما: مقياس التوافق الزواجي، ومقياس المستوى الاقتصادي، والاجتماعي في ضوء بعض المتغيرات يتوفر فيهما دلالات مقبولة من الصدق، والثبات على البيئة الفلسطينية، يمكن أن يستفيد منها الباحثون في الدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية، وتطبيقهما في بيئات أخرى.

التعريفات النظرية والإجرائية:(Procedural Definitions)

التوافق الزواجي (Marital Adjustment): يُعرّف بيلانجر، وزملاؤه (Belanger، 660 :2014 ,.al et) التوافق الزواجي بأنّه: "مجموعة من السلوكيات، والتصورات التي يستخدمها الزوجان من أجل التعامل مع متطلبات الحياة الزوجية الداخلية، والخارجية المفروضة عليهما، ومدى التعاون المشترك فيما بينهما، واتفاقهما على الأدوار الأساسية لكل منهما"، ويعرّف إجرائياً من خلال الدرجة التي حصلت عليها المفحوصات من خلال إجاباتهن على مقياس التوافق الزواجي الذي تم تطويره في هذه الدراسة.

المستوى الاقتصادي، والاجتماعي (Socioeconomic Status): وهو مجموعة العوامل الاقتصادية، والاجتماعية المتمثلة بمستوى الدخل الشهري للمرأة العاملة، ويعرّف إجرائياً بمستوى الدخل الشهري لدى العاملات في منطقة حيفا.

العاملات: ويقصد بهن جميع العاملات المتزوجات في منطقة عسيفا التابعة لمدينة حيفا خلال العام 2016/ 2017م.

محددات الدراسة، وحدودها

عينة الدراسة: العاملات المتزوجات في منطقة عسيفا التابعة لمدينة حيفا للعام 2016/ 2017م.

الأدوات: مدى توافر الخصائص السيكومترية في أداة الدراسة: (مقياس التوافق الزواجي)، والبيانات المتعلقة بالمستوى الاقتصادي، والاجتماعي.

إمكانية التعميم: تتحدد إمكانية تعميم نتائج الدراسة على المجتمعات الممثلة لمجتمع الدراسة الحالية، ومدى توافر مؤشرات الصدق، والثبات لمقياس الدراسة، ومدى تمثيل العينة للمجتمع.

الفصل الثاني

الإطار النظري، والدراسات السابقة

يتناول هذا الفصل الإطار النظري، والدراسات السابقة ذات الصلة بالتوافق الزواجي، وفيما يلي عرض لذلك:

أ. الإطار النظري

التوافق الزواجي

ينظر إلى التوافق الزواجي على أنه أحد أنواع التفاعل الاجتماعي الإيجابي بين الزوجين، باعتباره أحد المقومات التي تؤدي إلى إشباع الحاجات النفسية، والاجتماعية للزوجين، إذ يشكل علاقة متبادلة بين طرفين لكل منهما صفاته الشخصية، ويدل التوافق الزواجي على مدى تقبل العلاقة الزوجية من خلال التفاعل المتبادل بين الزوجين في عدة جوانب، ووجود أهداف، وقيم، وتوقعات مشتركة فيما بينهما، التي من شأنها أن تقود إلى استمرار الحياة الزوجية، واستقرارها.

وقد، وردت عدة تعريفات للتوافق الزواجي، نتطرق إلى عدد منها؛ إذ تعرف أبو سكينه، وخضر (2011، 154) التوافق الزواجي بأنه: "حالة تنشأ كدالة للصعوبات، والمتاعب التي يواجهها الزوجان، ومدى التعاون المشترك بينهما، ومقدار رضاهما عن العلاقة، وحجم اتفاقهما على الأدوار الأساسية لكل منهما".

، ويعرف التوافق الزواجي بأنه: "المؤشر الرئيسي للرضا، والسعادة التي يشعر بها الزوج أو الزوجة نتيجة الزواج، والذي على أساسه تحدد استمرارية رابطة الزواج بين الزوجين أو انتهائها" (Ghafouri، Ghanbari، Fallahzadeh & Shokri 2016: 221).

ويعرف التوافق الزواجي أيضاً على أنه: "مفهوم لتقييم طبيعة العلاقة الزوجية بين الزوجين بحيث يعكس هذا المفهوم طبيعة رضا الزوجين عن رابطة الزواج، وقدرتهم في التغلب على ما يواجههم من مشكلات زوجية، وإعطاء الفرصة لكليهما في التعبير عن احتياجاتهم الجسدية، والنفسية، والانفعالية"(Resorlu, Sahin, Hulya, Bilim & Savas, 2017 :67).

النظريات المفسرة للتوافق الزواجي

تعددت الآراء، ووجهات النظر التي تناولت التوافق الزواجي بالتعريف، والتفسير، وبالتالي انقسم العلماء، والباحثون إلى، وجهات نظر مختلفة، فتبنوا نظريات كثيرة، ومتعددة، ضمنوها الأفكار التي تعبر عن آرائهم، في محاولة منهم لإيجاد النظرية الأكثر كفاءة.

أولاً: النظريات الاجتماعية

- النظرية البنائية: يرى أنصار النظرية البنائية الوظيفية في تفسيرهم للمشكلات الزوجية، وعدم التوافق الزواجي بين الزوجين بأنها نتيجة لاضطراب في نسيج العلاقات داخل البناء الأسري، إذ يصيب الأسرة التفكك، والتصدع نتيجة فقدانها لكثير من الوظائف، التي انتقلت إلى مؤسسات اجتماعية أخرى مثل المدرسة، وأماكن الترفيه، والعمل، وأن التوافق الزواجي، وفقاً لهذه النظرية يرتبط بمدى التزام الزوجين بأداء الوظائف المناطة بهم في إطار الأسرة، وأن درجة التوافق تقل حسب درجة الإهمال، والتقصير في هذه الوظائف، والواجبات، وأن عوامل الاستقرار داخل الأسرة تعود إلى نمط المجتمع الذي تنتمي إليه، وأن عوامل التغيير المرتبطة بالتصنيع بالمجتمع تجعل الوحدة، والاستقرار داخل الأسرة تواجه بعض الصعوبات (سليمان، 2005).

- نظرية الدور: يرى أنصار نظرية الدور أن المشكلات، والاضطرابات الزوجية بين الزوجين سببها تعارض توقعات الدور لأحد الزوجين أو كليهما، بينما يحدث التوافق، والانسجام بين الزوجين عندما تتوافق توقعات الدور لأحد الزوجين أو كليهما، وأن هذه النظرية ينبثق عنها اتجاهان متباعدان، هما:

الاتجاه التفاعلي الرمزي: ويشير إلى أن التوافق الزواجي يتحدد في درجة تحقيق ما تتوقعه الزوجة من زوجها، وحقيقة ما يدركه الزوج في زوجته، وأن مفهوم تناقض الدور يظهر في هذا الاتجاه عندما لا يتطابق السلوك مع المعايير التي يراها الأفراد مناسبة مما يؤدي إلى عدم التوافق الزواجي، وظهور المشكلات الزوجية التي تعود، وفق نظرية الدور إلى عدم تقابل الرغبات المختلفة لأعضاء الأسرة أو اختلاف القيم (بلميهوب، 2010).

الاتجاه السلوكي الاجتماعي: يهتم هذا الاتجاه بدراسة السلوك الإنساني الذي يحدث في مواقف أسرية، إذ يُعد السلوك الإنساني غير متوافق إذا لم يتوافق مع تلك المواقف لأن السلوك هو استجابة لذات الموقف. (سليمان، 2005).

ثانياً: النظريات النفسية

-النظرية السلوكية:

يرى السلوكيون أمثال ماركمان (Markman) أن التوافق الزواجي ما هو إلا نتيجة لمجموعة من التفاعلات الإيجابية بين الزوجين، التي من شأنها أن تؤدي إلى شعور كلا الزوجين، وجميع أفراد الأسرة بالراحة، والرضا، وتساعدهم على التوافق مع ضغوط الحياة، وتؤدي إلى إحساس كلا الزوجين بالحميمية العاطفية، والجسمية، مما يؤدي إلى الحفاظ لمدة أطول على العلاقة في إطار السياق الثقافي الذي يعيش فيه الزوجان (بلميهوب، 2010).

-نظرية التحليل النفسي:

يرى فرويد أن التوافق عملية لا شعورية، إذ لا يعي الفرد الأسباب الحقيقية لذلك التوافق الذي يسعى إليه، وأن الفرد المتوافق هو من يشبع متطلبات اللهو بوسائل مقبولة، إذ يستطيع التوفيق بين متطلبات اللهو، وضوابط الأنا الأعلى في ظل، وجود الأنا (زهران، 2003).

ومن ناحية التوافق الزواجي فإن هذه النظرية تعنى بتاريخ العلاقات في تفسير السلوك، ويؤكد على تحليل العلاقات بين الأشخاص في محيط القيم الاجتماعية، وتظهر المشكلات الزوجية كسلوك يمثل صراعات الزوجين اللاشعورية، نتيجة الإحباطات البيئية في السنوات الخمسة الأولى من حياة الفرد فيبدي الزوجان أحدهما أو كلاهما ما تعرض له من خبرات سيئة في صورة إسقاطات على الواقع مما يكون لها الأثر السلبي على التوافق الزواجي (سليمان، 2005).

، ويشير فرويد إلى أهمية الجانب الجنسي في حياة الفرد، وهو بُعد مهم من أبعاد التوافق الزواجي، فالغريزة الجنسية عند فرويد موجهة لسلوك الفرد، وأن هذه الغريزة الجنسية تنمو عبر عدة مراحل تنتهي بالمرحلة الجنسية التناسلية التي تميز حياة الراشد الجنسية، ويبحث فيها الفرد عن زوجة له، وهذه المرحلة يسيطر عليها فكرة الجماع الجنسي (زهران، 2003).

- نظرية النمو النفسي، والاجتماعي

يرى السيد (2015) أنه، وفقاً لوجهة نظر أريكسون، فإن التوافق الزواجي يمر بثمان مراحل، يُحدث كل منها تحولات في أفكار الزوجين، ومشاعرهما، وسلوكياتهم، فالتوافق الزواجي نتيجة التفاعل بينهما، ووفقاً لمراحل النمو فإن التوافق خلال رحلة الزواج يمر بالمراحل التالية:

مرحلة الإحساس بالثقة، إذ ينمو الإحساس بالثقة بين الزوجين من خلال فهم كل منهم لحاجات الآخر، وتواصله معه عقلياً، وعاطفياً بطريقة تشعر الطرف الآخر بالاستحسان، والتقدير، والتعاطف معه، والثقة فيه، وتُعد السنة الأولى من الزواج فترة حرجة في بناء العلاقة الزوجية، وفي تحديد آمال الزواج.

مرحلة الإحساس بالإرادة المشتركة، وفيها يمر الزواج بأزمة استقلال إرادة الزوجين، وتحولهما من الاعتماد على الوالدين إلى الاعتماد على أنفسهم، وإثبات كفاءتهما في الحياة الاجتماعية، وتقوية الروابط بينهما، وعندما يلمس كل من الزوجين في هذه المرحلة تحقيق الإرادة المشتركة، ويعتبرها إرادته هو ويتخذ قراراته في الأسرة بوصفه وجود الطرف الآخر فإن سلوكياته تؤكد ارتباطه بشريك الحياة، وحرصه على تحقيق ما يرضيه من خلال القيام بحقوق كل منهما على الآخر.

مرحلة الإحساس بالاندماج، وفيها تزداد قناعة كل من الزوجين بالآخر، ويسعى إلى اكتساب المهارات في أداء الأدوار الزوجية، والإبداع فيها، وعمل كل ما هو جديد، ويرضي الشريك، كإيجاد جو من المرح، والبهجة، مما يجعلهما أكثر تعاوناً، وبالتالي يجعل الحياة الزوجية أكثر ارتقاء.

مرحلة الإحساس بالكفاءة، وفيها يظهر الزوجان تنافس في أداء الواجبات الزوجية، والسبق في بذل الجهد من أجل تنمية الزواج، والأسرة، ويصبح كل منهما عضد للآخر، ويسانده، ويشد من أزره، ويدفعه إلى النجاح، والتفوق في سبيل الارتقاء بالمستوى الاجتماعي، والثقافي لهما.

مرحلة الإحساس بهوية الزواج، وفيها ينمو الولاء، والإخلاص للزواج، والأسرة، وتزداد قناعة الزوجين بفائدة الزواج، والأسرة لهما، ولأبنائهم، وللمجتمع، ويسعى كل منهما إلى التشبه مع الآخر في الاهتمامات، والاتجاهات، ومسايرته، والاقتراب منه، وتحمل عيوبه.

مرحلة الإحساس بالألفة، وفيها يشعر الزوجان بالألفة، والصحبة، وتصبح الروابط بينهما أكثر، ويجد كل منهما تحقيق ذاته في عمل أي شيء في سبيل شريك الحياة.

مرحلة الإحساس بالرعاية الوالدية، وفيها يصل الزواج إلى مرحلة العطاء أكثر من الأخذ، والحب أكثر من طلبه، والتضحية من أجل الآخرين بدون مقابل، فيزداد اهتمام الزوجين بالعمل في سبيل رعاية الآخر، والإنفاق عليه، والعناية به رغبة منه، وحباً له، فتسمو العلاقة الزوجية إلى مستوى الرعاية الوالدية في العطف، والحنان، والمودة، ويجعل كل منهما الآخر أمانة في عنقه...

مرحلة الإحساس بالتكامل، وهي أعلى مراتب نمو الزواج، وفيها يتكامل الزوجان معاً، ويشعر كل منهما بعدم قدرته على الاستغناء عن الآخر، ويتوحد معه، ويدافع عن زواجه بكل قوة، ويشعر بالسعادة في علاقته الزوجية، إذ يجد في زواجه الأمن، والطمأنينة، ويزداد ارتباطه بشريك الحياة، واندماجه معه.

مظاهر التوافق الزواجي

من خلال مراجعة الأطر النظرية، والدراسات السابقة حول موضوع التوافق الزواجي، يظهر أن هناك مجموعة من المظاهر التي تدل على التوافق الزواجي، إذ تشير سليمان (2005) إلى أن التوافق الزواجي يُعد محصلة طبيعية لطبيعة التفاعلات بين الزوجين في العديد من مظاهر الحياة الزوجية، الانفعالية، والاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، والجنسية، التي تتمثل في التعبير عن المشاعر الوجدانية للطرف الآخر، وإشعاره بالاحترام، والثقة، والحب، والمودة، والتقدير، والاحترام،

بالإضافة إلى التشابه أو التقارب بين الزوجين في المستوى الثقافي، والتعليمي، والعادات، والتقاليد، والقيم، والاتفاق حول أساليب تنشئة الأبناء، والاتفاق على ميزانية الأسرة، وطرق الإنفاق، والتخطيط للمستقبل المالي، بالإضافة إلى إدراك كل من الزوجين، وتفاهمهما، وقناعتهما بما يتوفر لديهما من موارد اقتصادية من أجل تحقيق، وإشباع حاجاتهما، ومواجهة الأزمات المالية، وقت حدوثها، والقدرة على ضبط المصاريف، وتحديد المجالات التي يجب الإنفاق فيها، بالإضافة إلى تحقيق الإشباع الجنسي للشريك، لأن الإشباع الجنسي يُعد أحد الدوافع التي يسعى الفرد إلى تحقيقها بالزواج، التي من شأنها أن تحقق التوافق الزواجي.

بينما حددها علي (2008) في التواضع، والتعاون بين الزوجين في أداء الأدوار، وحصول كل من الزوجين على مطالبه، واحتياجاته، وتحقيق أهدافه، مما يعني اتفاق السلوكيات مع التوقعات، وكذلك الانسجام، والقدرة على حل المشكلات، وتقديم الدعم، والمساعدة لبعضهما البعض، هذا بالإضافة إلى التواصل الناجح بين الزوجين، وظهور الحب المتبادل بينهما، والشعور بالسعادة، والرضا عن الحياة، وعن الزواج، وعن الطرف الآخر، والشعور بالراحة النفسية، وكذلك ظهور الإشباع الجنسي، والتعاون الاقتصادي بين الزوجين، والنجاح، والكفاءة في العمل؛ إذ أن التوافق الزواجي للفرد قد يزيد استقرار الفرد العامل في عمله.

أسس التوافق الزواجي

يُعد التوافق الزواجي أحد أشكال التفاعل الاجتماعي الإيجابي الذي يحدث بين طرفي العلاقة الزوجية، هذا بالإضافة إلى كونه أحد المقومات التي تؤدي إلى إشباع الحاجات النفسية، والاجتماعية للزوجين، وإنه لكي تكون العلاقة الزوجية ناجحة، ويكون الزوجين متوافقين لابد من توفر مجموعة من الأسس الضرورية لتحقيق التوافق الزواجي:

و حددت أبو سكينة، وخضر (2011) هذه الأسس في أن يكون كلا الزوجين ينتميان إلى ثقافة اجتماعية متماثلة، وتجمعهم عادات سلوكية متشابهة، واتفاق حول التصرفات، هذا بالإضافة إلى تمتع الزوجين بمستوى مناسب من النضج الانفعالي الذي يجعلهما يحتكمان إلى العقل، والمنطق، وتقبل ما تأتي به الحياة من مواقف، وأن الرابطة الزوجية تحتاج إلى تعارف كل من الزوجين تعارفاً كاملاً قبل الزواج حتى تتوفر لهم فرص النجاح فيها بعد إتمام الزواج، والاستمرار فيه، أضف إلى ذلك حرص كلا الزوجين على إظهار مشاعر الود، والحب، والتقدير، والارتباط النفسي العاطفي لكي تؤدي العلاقات الزوجية دورها في حياتهما المشتركة، وأن يتعاون الزوجان في تحقيق أهدافهما المشتركة، ومشاركة كل منهم للآخر في اتخاذ القرارات، والثقة فيما بينهم.

وأكد كارداج، وكوكا (Karadağ & Koçak, 2016) أنه لكي يصبح الزواج متوافقاً لابد أن يكون الزوجان قادرين على التواصل، والتعبير عن احتياجاتهم بشكل آمن، وأن يكونا قادرين على الوصول إلى حلول للمشكلات التي تواجههما بشكل، ودي، وأن يكونا متفقين على القضايا الرئيسية التي تتعلق بمعتقداتهم، وقيمهم المشتركة، وعدم الخيانة الزوجية، وإعطاء الفرصة للشريك للتعبير عن ذاته، وعن انفعالاته بدون الشعور بالتهديد من الشريك في العلاقة الزوجية.

عوامل التوافق الزواجي

يُعد الزواج علاقة إنسانية مستمرة، ومتواصلة، ولها العديد من المتطلبات المتبادلة، وإنها تستلزم استعداداً كافياً من قبل الزوجين للقيام بواجباتهم الزوجية، لهذا فإنها تقتضي الإشباع المشترك انفعالياً، وجنسياً، واقتصادياً، واجتماعياً، وذلك من أجل الوصول للتوافق في الحياة الزوجية.

وفي هذا السياق يرى الداهري (2008أ) أن الزوجين يكونا متوافقين في حياتهم الزوجية إذا كانت سلوكيات كل منهما مقبولة للآخر، وقام كل منهما بواجباته نحو الطرف الآخر، وأشبع له حاجاته، وعمل ما يربطه به، وامتنع عن عمل ما يؤذيه، أو يفسد علاقته به أو بأسرته بشكل عام، وعليه فانه يتم الحكم على التوافق الزواجي بين الزوجين من خلال ثلاث زوايا هي: الزوج،

وما يقوم به من سلوكيات في تفاعله مع الزوجة، وما يتحقق له من أهداف، وما يتعرض له من صعوبات، وخلافات، وما يشبع له من حاجات، والزوجة، وما تقوم به من سلوكيات في تفاعلها مع الزوج، وما يتحقق لها من أهداف، وما تتعرض له من صعوبات، وخلافات، وما يشبع لها من حاجات، والزواج، وما يتحقق من أهدافه للزوجين، والأسرة، في ضوء فهم المجتمع، ومعاييره.

بينما يرى صمادي، ومخادمة (2004) أن استمرار الحياة الزوجية، وتحقيق التوافق الزواجي، يحدث نتيجة التفاعل الإيجابي بين الزوجين، والمرتبط بعدة عوامل، تتمثل في الجانب الاقتصادي، وما يترتب عليه من، وجود مستوى دخل مناسب يلبي حاجات الأسرة، والجانب العاطفي، والجنسي، وما يترتب عليهما من إحساس كل منهما تجاه الآخر بالحب، والمودة، خاصة إذا كان هذا الحب مرتبط بالإشباع الجنسي، وكذلك إنجاب الأطفال، يُعد أحد العوامل التي تحقق التقارب، والاستقرار، والتوافق بين الزوجين، هذا بالإضافة إلى الانتماء إلى ثقافات، وبيئات اجتماعية متشابهة، ومتماثلة في العادات، والتقاليد، والقيم، والأعراف، وكذلك دور الأهل الإيجابي، وما يترتب عليه من تحقيق التوافق، والاستقرار بين الزوجين، فكلما كانت العلاقة بين الزوجين، والأهل على مستوى من النضج، والرقي، ويتخللها الاحترام، والتقدير، وتقديم العون، والمساعدة للزوجين كلما كان دور الأهل إيجابي.

عوامل عدم التوافق الزواجي

أن التوافق الزواجي شأنه شان أي شيء أخر يتعرض للعديد من العوامل التي تدعمه، وتقويه، وأنه يتعرض لما يعوقه، ويضعفه، ومن بين هذه العوامل المعيقة للتوافق الزواجي العوامل المتعلقة بالجانب الانفعالي، التي تتمثل في الشعور بالقلق، والغيرة، وعدم الثقة، والشك بشريك الحياة، وعدم القدرة، والقابلية للتوافق مع متطلبات الزواج (مؤمن، 2004)، والعوامل المتعلقة بالجانب الاقتصادي، وما تؤديه من دور في إحداث حالة من عدم التوافق الزواجي بين الزوجين، فقلة الموارد المالية للأسرة، وعدم التعاون، والمشاركة بين الزوجين في الإنفاق على الأسرة، قد تؤدي إلى عدم التوافق بين الزوجين، وأن، وجود المال، وتوفره قد يترتب عليه حالة من عدم التوافق الزواجي إذا أسيء استخدامه (حمدان، 2006).

وترى مؤمن (2004) أن ما يحمله الزوجان من خبرات ثقافية، واجتماعية تعدّ من العوامل المهمة التي قد تؤثر على العلاقة بينهما، لذلك فإن اتساع الفجوة الثقافية، والاجتماعية بين الزوجين من شأنها أن تؤدي إلى التقليل من درجة التوافق الزواجي بين الزوجين، وزيادة فرص الخلاف، والنزاع بينهما.

وأورد حمدان (2006) مجموعة من العوامل التي تدل على عدم التوافق الزواجي بين الزوجين، التي من بينها إهمال الزوج أو الزوجة لمسؤولياتهم الأسرية، والمنزلية، وتخلي الزوج أو الزوجة عن بعض أو كل مسؤولياتهما المادية، والإدارية بشكل كلي، أو تحميل شريك الحياة أعباء الوفاء بهذه المتطلبات، والمسؤوليات أو القيام بها، هذا بالإضافة إلى قضاء الزوج أو الزوجة معظم، وقتهما في العمل الرسمي، وفي مشاغلهما الخاصة، وتجاهل الزوج أو الزوجة لرغبات أو طلبات أو حاجات أحدهما للآخر، وكذلك تسلط أحد الزوجين على حياة، وقرارات شريك الحياة.

علاقة التوافق الزواجي بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي

يُعد المستوى الاقتصادي، والاجتماعي من العوامل المهمة في تحقيق التوافق الزواجي، إذ قد تظهر الخلافات الزوجية بين الزوجين حول الجانب الاقتصادي عندما لا يقوم الزوجان بالاتفاق، والتشاور حول كيفية الإنفاق، إذ تعدّ المطالب الاقتصادية، والمادية شديدة الإلحاح على الشريكين، وتحديداً للشريك الذي يتحمل عبء الكسب، وتوفير الدخل، والموارد (زهران، 2003).

وعلى الرغم من ذلك فإن توفر المال قد يكون مصدراً من مصادر الخلافات الزوجية خاصة إذا أسيء استخدامه، ويكون الاختلاف بين الزوجين على طرق الإنفاق، وإسراف أحدهم أو بخله، الأمر الذي من شأنه أن يزيد من حدة هذه الخلافات، هذا بالإضافة إلى أنه قد يكون دخل الزوجة أحد أسباب الخلافات بين الزوجين، خاصة إذا كانت الأسرة في حاجة له، وامتناع الزوجة عن الاشتراك في مصروفات الأسرة، وأن الزوج قد يعتدي على دخل الزوجة، ويتصرف به دون رضاها (سليمان، 2005).

وعليه فإن إدراك الزوجين، وتوافقهما يقود الأسرة إلى توافق اقتصادي مشترك تعيش من خلاله الأسرة راضية، وسعيدة بما يتوفر لها من مال، وتسعى إلى تحقيق المزيد منه بطريق مشروع، وسليم على أساس من الشعور بالمسؤولية، وعلى قدر كبير من الواقعية، وقدرة على تحقيق الموازنة السليمة بين المطالب، والموارد، والاتفاق بين الزوجين بشأن طرق إنفاق المال، والتخطيط للمستقبل المالي (توفيق، 1996).

ومن بين الدراسات التي تعرضت لأثر المستوى الاقتصادي، والاجتماعي على مستوى التوافق الزواجي لدى النساء العاملات نجد دراسة نادام، وسيلاجا (Nadam & Sylaja, 2015)، التي توصلت إلى أن المستوى الاقتصادي، والاجتماعي المرتفع للمرأة العاملة يساعدها على التوافق الزواجي مع شريك الحياة من خلال ما تقدمه من مساهمة، ومشاركة لزوجها في توفير احتياجات الأسرة المادية، وبالتالي يزيد من حالة التفاهم، والتوافق بينها، وبين زوجها.

بينما أظهرت دراسة ساهو، وسينج (Sahu & Singh, 2014) أن انخفاض المستوى الاقتصادي، والاجتماعي للأسرة قد يكون دافعاً للمرأة للخروج للعمل من أجل تحسين المستوى الاقتصادي، والاجتماعي لأسرتها، وذلك لأن التحسن في المستوى الاقتصادي، والاجتماعي للأسرة قد يسهم في إشباع احتياجات الأسرة المادية، والاجتماعية، وسيقود إلى تحقيق مزيد من التوافق الزواجي بينها، وبين شريك الحياة.

علاقة التوافق الزواجي بالمؤهل العلمي

مما لا شك فيه أن الحياة الزوجية مملوءة بالمواقف التي تحتاج إلى تبادل الرأي، واتخاذ القرارات في العديد من الأمور، ويساعد التقارب في المستوى التعليمي بين الزوجين على تقليل الخلافات الزوجية، بينما يزيد التباعد بينهما من حدة الخلافات بينهما، وتنشأ الخلافات بين الزوجين نتيجة اختلاف مستواهم التعليمي مما قد يؤثر على توافقهم الزواجي (توفيق، 1996).

وفي هذا السياق ترى نادام، وسيلاجا (Nadam & Sylaja, 2015) أن الفارق التعليمي بين الزوجين قد يعيق حياتهم الزوجية، فالمرأة المتعلمة أقدر على العناية بأسرتها، وتربية أطفالها، وتعليمهم من المرأة غير المتعلمة أو ذات التعليم المنخفض، وأن للتعليم دوراً كبيراً في صقل، وإنضاج الشخصية، وتحديد الثقافة، والذوق العام، وعليه فإن انخفاض المستوى التعليمي للمرأة، ووجود فارق تعليمي بينها، وبين زوجها قد يخلق فجوة تتسع مع مرور الوقت، وتسبب الضيق للرجل، و ينعكس ذلك أيضاً على نظرة المرأة لنفسها كشريكة حياة تشارك زوجها أفكاره، وطموحاته، ولكون الحياة، والمشاعر الإنسانية، والعلاقات الزوجية لا تخضع لقوانين مطلقة، لذا نجد أن هناك علاقات أو حياة زوجية ربما تكون ناجحة على الرغم من الفارق التعليمي لكن ذلك قليل بشكل عام.

ومن خلال الرجوع إلى الدراسات التي تناولت أثر المؤهل العلمي، نجد أن هناك تبايناً في نتائج هذه الدراسات، إذ توصلت بعض هذه الدراسات مثل دراسة الداهري (2008ب)، ودراسة أبو أحمد (2013)، ودراسة هاشمي، وخورشيد، وحسن (Hashmi, Khurshid & Hassan, 2007)، ودراسة نادام، وسيلاجا (Nadam & Sylaja, 2015)، التي توصلت إلى أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للزوجة كانت أقدر على تحقيق التوافق الزواجي مع شريك الحياة، وأقدر على تجاوز الخلافات الأسرية.

بينما توصلت دراسات أخرى مثل دراسة بيش-جادام، وباكشيبور، وإبراهيمي (Pish-ghadam, Bakhshipour, & Ebrahimi, 2013) إلى أنه لا يوجد أثر للمؤهل العلمي على مستوى التوافق الزواجي لدى الزوجات العاملات.

علاقة التوافق الزواجي بمدة الزواج

يميل التوافق الزواجي إلى التغير خلال دورة الحياة، فالمراحل الأولى من الزواج تتميز بالتقارب الشديد، والاتكال، بينما تتميز المراحل المتأخرة من الزواج بالمواجهة، والنقاش، والتفاوض فيما يتعلق بالتحكم، والسلطة، والقوة، ومن الطبيعي أن يحدث سن الزواج نوعاً من الروتين، والفتور، والنقص في الأنشطة، والقرارات المشتركة، ويبدو أن الأشخاص السعداء في زواجهم ينظرون إلى شركائهم بشكل أقل إعجاباً بمرور الوقت. في الوقت الذي ينظر فيه الأزواج غير السعداء إلى شركائهم بوصفهم غير مرغوب فيهم على الإطلاق،

إذ تعتقد برنارد (Bernard) أن استمرار العلاقة الزوجية قد يكون دليل على الاستسلام، وليس السعادة، وأن العلاقات الزوجية بمرور الوقت تذهب إلى نمط الروتين الذي يسهل التنبؤ بنتائجه، وأبعاده (بلميهوب، 2010).

وأنه مع مرور الوقت تنمو اتجاهات جديدة نحو الزواج، فالتجربة المشتركة بين الزوجين تمدهما برباط قوي ينشئ عالماً خاصاً بهما يتبادلان من خلاله الأخذ، والعطاء، ويتشاركان فيما بينهما في مواجهة الأزمات، ومعالجة الخلافات، وعلى الرغم من ذلك فإن معدلات السعادة الحقيقية عن الكثير من الأزواج تتناقص كلما تقدم عمر الزواج، إذ يرى معظم هؤلاء الأزواج أن السعادة الحقيقية كانت في السنوات المبكرة للزواج، وهي السنوات التي حدثت فيها معظم مشاكل الزوجين (أبو سكينة، وخضر، 2011).

ومن بين الدراسات التي تعرضت لأثر سن الزواج على مستوى التوافق الزواجي لدى النساء العاملات نجد دراسة أيهان، وهورال (Ayhan & Hural, 1999) التي خلصت إلى أن أثر سن الزواج أو مدته على مستوى التوافق الزواجي يختلف من علاقة زوجية لأخرى إذ يوجد العديد من الظروف، والعوامل شخصية كانت أم اجتماعية تؤدي دوراً في تحقيق التوافق بين الزوجين خلال حياتهم بصرف النظر عن مدة الزواج.

علاقة التوافق الزواجي بالعمر

أوضحت العديد من الدراسات تبايناً في نتائجها حول متغير العمر المناسب للزواج، ودوره في تحقيق التوافق الزواجي، إذ أوضحت دراسة بارميسواري (Parameswari, 2016) أن العمر المناسب لتحقيق التوافق الزواجي هو العمر الذي يتراوح بين (36-45) سنة، بينما أشارت دراسات أخرى إلى أن العمر المناسب للزواج، وتحقيق التوافق الزواجي لدى الزوجات هو العمر الذي يتراوح بين (22-27 سنة) أبو أحمد (2013)، بينما توصلت دراسات أخرى مثل دراسة نادام، وسيلاجا (Nadam & Sylaja, 2015) إلى أن التوافق الزواجي لدى الزوجات يكون أكثر كلما كان عمرهن أكبر، ويقل كلما قل عمرهن.

بينما توصلت دراسات أخرى مثل دراسة ساهول، وسنجال (Sahul, & Singhll, 2014) ، ودراسة بيش-جادام، وزملاؤه (Pish-ghadam, et al., 2013)، دراسة محمد (2012)، ودراسة هديبل (2011) إلى أن العمر لم يكن له أي أثر في تحقيق التوافق الزواجي لدى الزوجات، إذ أوضحت أن هناك عوامل أخرى مسئولة عن التوافق الزواجي مثل العوامل الثقافية، والاجتماعية المرتبطة بالعادات، والتقاليد الاجتماعية السائدة في المجتمع، ومستوى الدخل، وطرق الإنفاق، والعلاقات الاجتماعية مع أهل الزوج.

ب: الدراسات السابقة ذات الصلة

يتناول هذا الجزء الدراسات السابقة المتعلقة بالتوافق الزواجي، والمستوى الاقتصادي لدى العاملات، إذ تم تصنيفها إلى قسمين، ويأتي:

أولاً: الدراسات العربية

أجرت إبراهيمي (2015) دراسة في الجزائر هدفت إلى التعرف على العلاقة بين الضغوط المهنية، والتوافق الزواجي لدى الممرضات، والمعلمات العاملات في القطاع الحكومي في، ولاية بسكرة. تكونت عينة الدراسة من (130) امرأة عاملة، ولتحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثة بتطوير مقياسي الضغوط المهنية، والتوافق الزواجي. أشارت النتائج إلى، وجود علاقة ارتباطيه عكسية دالة إحصائياً بين الضغوط المهنية، والتوافق الزواجي لدى الممرضات، والمعلمات، وعدم، وجود فروق دالة إحصائياً في التوافق الزواجي بين الممرضات، والمعلمات، واستفادت الباحثة من هذه الدراسة في مناقشة النتائج التي تم التوصل إليها في الدراسة الحالية.

قام رضوان، وعمار (2014) بدراسة في سوريا هدفت إلى التعرف على العلاقة بين الخروج للعمل، والتوافق الزواجي لدى النساء المتزوجات في محافظة اللاذقية. تكونت عينة الدراسة من (200) امرأة منهن (106) امرأة عاملة، و(94) امرأة غير عاملة. تم تطوير مقياس التوافق الزواجي من قبل الباحثين. أشارت النتائج إلى أن النساء العاملات أكثر توافق زواجي من النساء غير عاملات، وأن النساء العاملات في القطاع الحكومي أكثر توافق في حياتهن الزوجية من النساء العاملات في القطاع الخاص، واستفادت الباحثة من هذه الدراسة في تدعيم الإطار النظري في الدراسة الحالية.

أجرى أبو أحمد (2013) دراسة في فلسطين هدفت إلى التعرف على العلاقة بين الاجهاد النفسي، والتوافق الزواجي لدى عينة من الزوجات العاملات في قطاع غزة. تكونت عينة الدراسة من (125) سيدة متزوجة عاملة، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير مقياسي الإجهاد النفسي، والتوافق الزواجي. أشارت النتائج إلى، وجود مستوى متوسط من الإجهاد النفسي لدى الزوجات العاملات، ومستوى مرتفع من التوافق الزواجي لديهن، ووجود علاقة ارتباطية عكسية دالة إحصائياً بين الإجهاد النفسي، والتوافق الزواجي لدى الزوجات العاملات، وأشارت النتائج إلى، وجود فروق دالة إحصائياً في مستوى التوافق الزواجي تعزى لمتغير العمر لصالح الزوجات اللواتي تتراوح أعمارهن بين (22-27 سنة) مقارنةً بالزوجات اللواتي أعمارهن (36 سنه فأكثر)، وجود فروق دالة إحصائياً في مستوى التوافق الزواجي تعزى لمتغير المستوى التعليمي لصالح الزوجات اللواتي مستواهن التعليمي بكالوريوس فأكثر مقارنةً بالزوجات اللواتي مستواهن التعليمي ثانوية فأقل، وعدم، وجود فروق دالة إحصائياً في مستوى التوافق الزواجي تعزى لمتغيري الدخل، وعدد الأبناء، واستفادت الباحثة من هذه الدراسة في تطوير مقياس التوافق الزواجي، ومناقشة النتائج التي تم التوصل إليها في الدراسة الحالية.

وقامت محمد (2012) بدراسة في السودان هدفت الى التعرف على مستوى التوافق الزواجي لدى العاملات المتزوجات في جامعة السودان للعلوم، والتكنولوجيا. تكونت عينة الدراسة من (219) عاملة متزوجة منهن (72) عضو هيئة تدريس، و(147) موظفة. لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام مقياس التوافق الزواجي المُعد من قبل آدم. أشارت النتائج إلى، وجود مستوى مرتفع من التوافق الزواجي لدى العاملات المتزوجات في جامعة السودان للعلوم، والتكنولوجيا، وأن هذا المستوى المرتفع من التوافق الزواجي لا يختلف باختلاف متغيرات طبيعة العمل، والحالة الإنجابية، وعدد سنوات الزواج، واستفادت الباحثة من هذه الدراسة في مناقشة النتائج التي تم التوصل إليها في الدراسة الحالية.

وأجرت هديبل (2011) دراسة في الجزائر هدفت إلى التعرف على العلاقة بين الضغط النفسي، والتوافق الزواجي لدى المرأة العاملة بالتدريس الجامعي. تكونت عينة الدراسة من (42) امرأة عاملة في التدريس الجامعي في جامعة الجزائر. استخدمت الباحثة مقياسين هما: مقياس الضغط النفسي، ومقياس التوافق الزواجي. أشارت النتائج إلى، وجود علاقة ارتباطية سالبة دالة إحصائياً بين الضغط النفسي، والتوافق الزواجي، وعدم، وجود فروق دالة إحصائياً في مستوى التوافق الزواجي تعزى لمتغير العمر، واستفادت الباحثة من هذه الدراسة في مناقشة النتائج التي تم التوصل إليها في الدراسة الحالية.

وأجرى الداهري (2008ب) دراسة في الأردن هدفت إلى التعرف على التوافق الزواجي، وعلاقته ببعض المتغيرات لدى عينة مكونة من (80) معلمة من المعلمات المتزوجات في المدارس الحكومية في العاصمة عمان. أشارت النتائج، وجود فروق في مستوى التوافق، والتفاهم بين الزوجين تعزى لمتغير عدد الأبناء، ولصالح الزوجين الذين لا يوجد لديهم أطفال أو نسبة الأطفال لديهم قليله مقارنة بالزوجين الذين لديهم (7) أطفال، ووجود فروق في مستوى التوافق، والتفاهم بين الزوجين تعزى لمتغير عدد سنوات الزواج للزوجين الذين عدد سنوات زواجهما أقل من سنة، والذين عدد سنوات زواجها من (6-10) سنوات لصالح الزوجين الذين عدد سنوات زواجهما سنة في اهتمامهما،

ومدى رعايتهما للأبناء، وأشارت النتائج، وجود فروق في مستوى التوافق، والتفاهم، والتكامل الاقتصادي للزوجين يعزى لمتغير مستوى تعليم الزوجة، ولصالح الزوجات ذوات التعليم العالي، ووجود فروق في مستوى التوافق في الحياة الزوجية تعزى لمتغير عدد سنوات عمل الزوجة، وجاءت الفروق لصالح العائلة التي عدد سنوات عمل الزوجة من (4-6) سنوات مقارنة بعدد سنوات عمل الزوجة فيها أقل، و استفادت الباحثة من هذه الدراسة في مناقشة النتائج التي تم التوصل إليها في الدراسة الحالية.

وقامت الطاهات (2002) بدراسة هدفت الكشف عن مستوى التوافق الزواجي لدى النساء العاملات في مدينة إربد. تكونت عينة الدراسة من (320) امرأة عاملة، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام مقياس التوافق الزواجي المعد من قبل بيومي. أشارت النتائج إلى، وجود مستوى متوسط من التوافق الزواجي لدى النساء العاملات، ووجود فروق دالة إحصائياً في مستوى التوافق الزواجي تعزى لمتغير نوع المهنة لصالح العاملات في مهنة التعليم مقارنة بالعاملات في مهن التمريض، والسكرتاريا، ووجود فروق دالة إحصائياً في مستوى التوافق الزواجي تعزى لمتغير مكان السكن لصالح العاملات اللواتي يسكن القرى مقارنة بالعاملات اللواتي يسكن في المدينة، وعدم، وجود فروق دالة إحصائياً في مستوى التوافق الزواجي تعزى لمتغير الدخل، و استفادت الباحثة من هذه الدراسة في مناقشة النتائج التي تم التوصل إليها في الدراسة الحالية.

من خلال مراجعة الدراسات السابقة التي تناولت التوافق الزواجي، والمستوى الاقتصادي، والاجتماعي لدى العاملات في الوطن العربي، إذ قامت الباحثة بالتعقيب عليها، ومناقشتها من خلال عرض أوجه الشبة، والاختلاف فيها مقارنة بالدراسة الحالية.

أولاً: من حيث الهدف

تشابهت بعض الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية من إذ الهدف، فلقد تشابهت الدراسة الحالية جزئياً مع دراسة (أبو أحمد، 2013؛ محمد 2012؛ الداهري، 2008؛ الطاهات، 2002) في معرفة مستوى التوافق الزواجي، والفروق الناتجة عن عدد من المتغيرات نحو: متغير الدخل، والمستوى التعليمي، وعدد سنوات الزواج، والعمر.

اختلفت بعض الدراسات مع الدراسة الحالية من إذ الهدف، إذ هدفت دراسة إبراهيمي (2015) التعرف على العلاقة بين الضغوط المهنية، والتوافق الزواجي لدى الممرضات، والمعلمات العاملات في القطاع الحكومي، وهدفت دراسة رضوان، وعمار (2014) التعرف على العلاقة بين الخروج للعمل، والتوافق الزواجي لدى النساء المتزوجات، وهدفت دراسة هديبل (2011) إلى التعرف على العلاقة بين الضغط النفسي، والتوافق الزواجي لدى المرأة العاملة بالتدريس الجامعي.

ثانياً: من حيث البيئة

تشابهت دراسة أبو أحمد (2013) مع الدراسة الحالية من إذ البيئة، إذ تم تطبيقها في البيئة الفلسطينية.

اختلفت بعض الدراسات مع الدراسة الحالية من إذ البيئة، إذ أجريت دراسة (إبراهيمي، 2015؛ هديل، 2011) في الجزائر، ودراسة رضوان، وعمار (2014) في سوريا، ودراسة محمد (2012) في السودان، ودراسة (الداهري، 2008؛ الطاهات، 2002) في الأردن، أما الدراسة الحالية فتم تطبيقها في فلسطين، وتحديداً في منطقة حيفا.

ثالثاً: من حيث العينة

تشابهت بعض الدراسات مع الدراسة الحالية من إذ العينة، إذ طبقت دراسة (إبراهيمي، 2015؛ أبو أحمد، 2013، محمد، 2012، هديبل، 2011، الداهري، 2008، الطاهات، 2002) على النساء العاملات.

اختلفت الدراسة الحالية مع دراسة رضوان، وعمار، التي تم تطبيقها على النساء العاملات، وغير العاملات، بينم اقتصرت الدراسة الحالية على النساء العاملات.

رابعاً: من حيث النتائج

تشابهت بعض الدراسات مع الدراسة الحالية من إذ النتائج، مثل دراسة محمد (2012) التي بينت أن مستوى التوافق الزواجي لا يختلف باختلاف عدد سنوات الزواج، ودراسة هديبل (2011) التي بينت عدم، وجود فروق دالة إحصائياً في مستوى التوافق الزواجي تعزى لمتغير العمر.

اختلفت بعض الدراسات مع الدراسة الحالية في نتائجها، مثل دراسة أبو أحمد (2013) التي بينت، وجود فروق دالة إحصائياً في مستوى التوافق الزواجي تعزى لمتغير العمر لصالح الزوجات اللواتي تتراوح أعمارهن بين (22-27 سنة) مقارنةً بالزوجات اللواتي أعمارهن (36 سنه فأكثر)، ودراسة الداهري (2008ب) التي بينت، وجود فروق في مستوى التوافق، والتفاهم بين الزوجين تعزى لمتغير عدد سنوات الزواج للزوجين الذين عدد سنوات زواجهما أقل من سنة، والذين عدد سنوات زواجها من (6-10) سنوات لصالح الزوجين الذين عدد سنوات زواجهما سنة في اهتمامهما، ومدى رعايتهما للأبناء، دراسة (أبو أحمد، 2013؛ الطاهات، 2002) التي بينت عدم، وجود فروق دالة إحصائياً في مستوى التوافق الزواجي تعزى لمتغير الدخل.

استفادت الباحثة من خلال إطلاعها على الدراسات السابقة في معرفة منهج الدراسات الوصفية الارتباطية، والإطلاع على الأدب النظري المتعلق بالتوافق الزواجي، وعمل المرأة، والمستوى الاقتصادي، والاجتماعي، وأثرها في توافقها الزواجي، بالإضافة إلى تطوير مقياسي الدراسة الحالية في ضوء الدراسات السابقة.

تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة فيما يلي:

هدفها: إذ تناولت العلاقة الارتباطية بين التوافق الزواجي، والمستوى الاقتصادي، والاجتماعي، والفروق الناتجة عن عدد من المتغيرات (العمر، والمؤهل التعليمي، وسن الزواج) في مستوى التوافق الزواجي، والمستوى الاقتصادي، والاجتماعي.

عينتها: تم تطبيق الدراسة الحالية على النساء العاملات.

مكان تطبيقها: إذ تم تطبيقها في فلسطين، وتحديداً في منطقة حيفا.

الأدوات: تم تطوير مقياس التوافق الزواجي، والتحقق من دلالات صدقة، وثباته، وإعداد البيانات المتعلقة بالمستوى الاقتصادي، والاجتماعي.

ثانياً: الدراسات الأجنبية

هدفت دراسة سينها (Sinha, 2016) التي أجريت في الهند تعرف العلاقة بين التوافق الزواجي من جهة، والعمر، ونوع المهنة من جهة أخرى لدى عينة مكونة من (150) امرأة عاملة تتراوح أعمارهن بين (35-45) سنة، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام مقياس التوافق الزواجي المُعد من قبل كومار، وكانشان (Kumar and Kanchan). أشارت النتائج إلى، وجود مستوى متوسط من التوافق الزواجي لدى العاملات، وأن من أهم العوامل التي تؤثر على مستوى التوافق الزواجي لدى العاملات كانت ضيق الوقت، وفقدان الاتصال بأفراد الأسرة، والأقارب، والأصدقاء، وأشارت النتائج إلى، وجود علاقة ارتباطيه إيجابية دالة إحصائياً بين مستوى التوافق الزواجي، والعمر لدى العاملات، بينما لم توجد علاقة دالة بين مستوى التوافق الزواجي، ونوع المهنة لدى النساء العاملات، و استفادت الباحثة من هذه الدراسة في تدعيم الإطار النظري، وتطوير مقياس التوافق الزواجي، ومناقشة النتائج التي تم التوصل إليها في الدراسة الحالية.

وأجرت بارميسواري (Parameswari, 2016) دراسة حاولت التعرف على أثر الذكاء العاطفي في التوافق الزواجي لدى النساء العاملات، وغير العاملات في، ولاية تاميل نادو(Tamil Nadu State) في الهند. تكونت عينة الدراسة من (100) امرأة عاملة، و(100) امرأة غير عاملة، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام مقياس بآر-ون للذكاء العاطفي، ومقياس لوك، ووالاس (Locke and Wallace) للتوافق الزواجي. أشارت النتائج إلى، وجود مستوى مرتفع من التوافق الزواجي لدى النساء العاملات، وغير العاملات، بينما كان مستوى الذكاء العاطفي أعلى لدى النساء غير العاملات من النساء العاملات، وأشارت النتائج إلى، وجود أثر إيجابي دال إحصائياً للذكاء العاطفي على التوافق الزواجي لدى النساء العاملات، وغير العاملات، ووجود فروق دالة إحصائياً في مستوى التوافق الزواجي تعزى للعمر بين الفئة العمرية (25-35) سنة، والفئة العمرية (36-45) سنة، لصالح الفئة العمرية (36-45) سنة. ، و استفادت الباحثة من هذه الدراسة في تطوير مقياس التوافق الزواجي، ومناقشة النتائج التي تم التوصل إليها في الدراسة الحالية.

وقامت نادام، وسيلاجا (Nadam & Sylaja, 2015) بدراسة هدفت إلى التعرف على استكشاف علاقة التوافق الزواجي بالمستوى الاقتصادي، والاجتماعي، والعمر، والمؤهل العلمي، ومكان الإقامة لدى عينة من النساء العاملات، وغير العاملات في، ولاية كيرلا (Kerala State) في الهند. تكونت عينة الدراسة من (200) امرأة عاملة، وغير عاملة منهن (100) امرأة عاملة، و(100) امرأة غير عاملة، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام مقياس التوافق الزواجي المُعد من قبل ديشباندي (Deshpande) عام 1997م، وإعداد قائمة خاصة بالبيانات الديمغرافية، والشخصية. أشارت النتائج إلى أن مستوى التوافق الزواجي لدى النساء العاملات كان مرتفعاً بينما كان منخفضاً لدى النساء غير العاملات، وأشارت النتائج إلى، وجود علاقة ارتباطيه إيجابية دالة إحصائياً بين مستوى التوافق الزواجي، وكل من العمر، والمؤهل العلمي، والمستوى الاقتصادي، والاجتماعي لدى النساء العاملات، وعدم، وجود علاقة ارتباطيه دالة إحصائياً بين مستوى التوافق الزواجي، وكل من العمر، والمؤهل العلمي، والمستوى الاقتصادي، والاجتماعي لدى النساء غير العاملات، و استفادت الباحثة من هذه الدراسة في تدعيم الإطار النظري، ومناقشة النتائج التي تم التوصل إليها في الدراسة الحالية.

وأجرت هودى، وسنجه (Hooda and Singh, 2014) دراسة هدفت إلى التعرف على مستوى التوافق الزواجي، والسعادة لدى النساء العاملات في البنوك، وغير العاملات من ربات البيوت في، ولاية هاريانا (Haryana State) الهندية. تكونت عينة الدراسة من (300) امرأة عاملة، وغير عاملة منهن (150) امرأة عاملة في قطاع البنوك، و(150) امرأة من ربات البيوت. تم استخدام مقياس التوافق الزواجي المُعد من قبل كارفر (Carvar) عام 1997، ومقياس أكسفورد للسعادة. أشارت النتائج إلى أن مستوى التوافق الزواجي لدى النساء العاملات كان مرتفعاً، بينما كان منخفضاً لدى ربات البيوت، وأن مستوى السعادة لدى النساء العاملات كان منخفضاً، بينما كان مرتفعاً لدى ربات البيوت، و استفادت الباحثة من هذه الدراسة في تدعيم الإطار النظري، وتطوير مقياس التوافق الزواجي، ومناقشة النتائج التي تم التوصل إليها في الدراسة الحالية.

وقامت بوركار (Borkar, 2014) بدراسة في مدينة بيون الهندية هدفت إلى التعرف على مستوى التوافق الزواجي لدى النساء العاملات، وغير العاملات من ربات البيوت. تكونت عينة الدراسة من (120) امرأة عاملة، وغير عاملة منهم (60) امرأة عاملة، و(60) امرأة من ربات البيوت. استخدمت الباحثة مقياس التوافق الزواجي المعد من قبل كومار، وروهاتجي (Kumar and Rohatgi) عام 1976. أشارت النتائج إلى أن مستوى التوافق الزواجي لدى النساء العاملات كان مرتفعاً، بينما كان متوسطاً لدى ربات البيوت، وأن مستوى التوافق الزواجي لدى النساء العاملات لا يختلف باختلاف المستوى الاقتصادي، والاجتماعي، و استفادت الباحثة من هذه الدراسة في التعرف على منهجية الدراسات الوصفية، ومناقشة النتائج التي تم التوصل إليها في الدراسة الحالية.

وهدفت دراسة ساهول، وسنجال (Sahul, & Singhll, 2014) التي أجريت في الهند التعرف على مستوى الصحة النفسية، والتوافق الزواجي لدى النساء العاملات، وغير العاملات. تكونت عينة الدراسة من (200) امرأة عاملة، وغير عاملة منهن (100) امرأة عاملة، و(100) امرأة غير عاملة. استخدم الباحثان مقياس الصحة النفسية المعد من قبل كومار (Kumar) عام 1991، ومقياس التوافق الزواجي المعد من قبل سينها، وموكرجي (Sinha and Mukherjee) عام 1990. أشارت النتائج إلى، وجود مستوى متوسط من الصحة النفسية، والتوافق الزواجي لدى النساء العاملات، وغير العاملات، وأن هذا المستوى من الصحة النفسية، والتوافق الزواجي لا يختلف باختلاف متغيرات العمر، والمستوى الاقتصادي، والاجتماعي، واستفادت الباحثة من هذه الدراسة في تدعيم الإطار النظري، ومناقشة النتائج التي تم التوصل إليها في الدراسة الحالية.

وقامت بيش-جادام، وزملاؤه (Pish-ghadam, et al., 2013) دراسة في إيران هدفت إلى التعرف على الفروق في مستوى التوافق الزواجي بين النساء العاملات، وغير العاملات في مدينة طهران. تكونت عينة الدراسة من (300) امرأة منهن (150) امرأة عاملة، و(150) امرأة غير عاملة، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام مقياس التوافق الزواجي المعد من قبل سباينر (Spanier) عام 1985. أشارت النتائج إلى عدم، وجود فروق دالة إحصائياً في مستوى التوافق الزواجي تعزى لمتغيرات طبيعة العمل، والعمر، والمؤهل العلمي، واستفادت الباحثة من هذه الدراسة في مناقشة النتائج التي تم التوصل إليها في الدراسة الحالية.

وهدفت دراسة جامبو، وأوردو (Jamabo & Ordu, 2012) التعرف على مستوى التوافق الزواجي لدى عينة مكونة من (300) امرأة عاملة، وغير عاملة في مدينة ريفرز النيجيرية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم إعداد مقياس التوافق الزواجي. أشارت النتائج إلى، وجود مستوى متوسط من التوافق الزواجي لدى أفراد عينة الدراسة، وعدم، وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى للمستوى الاقتصادي، والاجتماعي لدى عينة الدراسة، واستفادت الباحثة من هذه الدراسة في مناقشة النتائج التي تم التوصل إليها في الدراسة الحالية.

وقامت جوتي، وبرابها (Juoti & Prabha, 2012) بدراسة بالهند هدفت إلى التعرف على مستوى التوافق الزواجي لدى عينة مكونه من(100) امرأة من النساء العاملات، وغير العاملات، منهن (50) امرأة عاملة، و(50) امرأة غير عاملة. تم استخدام مقياس التوافق الزواجي المعد من قبل كومار (Kumar) عام 1991. أشارت النتائج إلى، وجود مستوى مرتفع من التوافق الزواجي لدى النساء غير العاملات، ووجود مستوى متوسط من التوافق الزواجي لدى النساء العاملات، وأن مستوى التوافق الزواجي كان أفضل لدى النساء العاملات، وغير العاملات اللواتي مدة زواجهن طويلة مقارنةً بالنساء اللواتي مدة زواجهن قليله، وأن مستوى التوافق الزواجي كان أفضل لدى النساء العاملات، وغير العاملات في الأسر النووية من النساء في العائلات المشتركة، واستفادت الباحثة من هذه الدراسة في مناقشة النتائج التي تم التوصل إليها في الدراسة الحالية.

وأجرت هاشمي، وزملاؤها (Hashmi, et al., 2007) دراسة في إسلام أباد هدفت إلى التعرف على العلاقة بين التوافق الزواجي، والضغط النفسي، والاكتئاب لدى عينه مكونه من (150) امرأة، منهن (75) امرأة من النساء العاملات في مجالات الطب، والتعليمي الجامعي، والقطاع المصرفي، و(75) امرأة من النساء غير عاملات. تم استخدام مقياس التوافق الزواجي المعد من قبل سباينر (Spanier) عام 1976، وقائمة بيك للاكتئاب، ومقياس الضغط النفسي المعد من قبل رافاي (Rafai) عام 1991. أشارت النتائج إلى، وجود علاقة ارتباطيه سلبية دالة إحصائياً بين التوافق الزواجي، والضغط النفسي، والاكتئاب، وأظهرت النتائج أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للنساء العاملات، وغير العاملات كلما كانت قدرتهن على التوافق الزواجي، ومواجهة الضغوط النفسية، والاكتئاب أكبر، واستفادت الباحثة من هذه الدراسة في مناقشة النتائج التي تم التوصل إليها في الدراسة الحالية.

التعقيب على الدراسات السابقة

من خلال مراجعة الدراسات السابقة التي تناولت التوافق الزواجي، والمستوى الاقتصادي، والاجتماعي لدى العاملات في الوطن العربي، إذ قامت الباحثة بالتعقيب عليها، ومناقشتها من خلال عرض أوجه الشبة، والاختلاف فيها مقارنة بالدراسة الحالية،

أولاً: من حيث الهدف

تشابهت بعض الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية من إذ الهدف، فلقد تشابهت الدراسة الحالية جزئياً مع دراسة سينها (Sinha, 2016) التي هدفت إلى التعرف على العلاقة بين التوافق الزواجي، والعمر، وكل من دراسة بارميسواري (Parameswari, 2016)، ودراسة نادام، وسيلاجا (Nadam & Sylaja, 2015)، ودراسة هودى، وسنجه (Hooda and Singh, 2014)، ودراسة بوركار (Borkar, 2014)، ودراسة ساهول، وسنجال (Sahul & Singhll, 2014)، ودراسة بيش-جادام، وزملاؤه (Pish-ghadam, et al., 2013)، ودراسة جامبو، وأوردو (Jamabo & Ordu, 2012)، ودراسة جوتي، وبرابها (Juoti & Prabha, 2012)، ودراسة هاشمي، وزملاؤها (Hashmi, et al., 2007) في معرفة مستوى التوافق الزواجي، والفروق الناتجة عن عدد من المتغيرات كمتغير المستوى الاقتصادي، والمستوى التعليمي، والعمر.

ثانياً: من حيث البيئة

اختلفت الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية من إذ البيئة، إذ أجريت دراسة سينها (Sinha, 2016)، ودراسة بارميسواري (Parameswari, 2016)، ودراسة نادام، وسيلاجا (Nadam & Sylaja, 2015)، ودراسة هودى، وسنجه (Hooda and Singh, 2014)، ودراسة بوركار (Borkar, 2014)، ودراسة ساهول، وسنجال (Sahul, & Singhll, 2014) في الهند، ودراسة بيش-جادام، وزملاؤه (Pish-ghadam, et al., 2013) في إيران، ودراسة جامبو، وأوردو (Jamabo & Ordu, 2012) في نيجيريا، أما الدراسة الحالية فتم إجراؤها في فلسطين، وتحديداً في منطقة حيفا.

ثالثاً: من حيث العينة

تشابهت الدراسة الحالية مع دراسة سينها (Sinha, 2016) التي تم تطبيقها على عينة من النساء العاملات.

اختلفت الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية من إذ عينتها، مثل دراسة بارميسواري (Parameswari, 2016)، ودراسة نادام، وسيلاجا (Nadam & Sylaja, 2015)، ودراسة هودى، وسنجه (Hooda and Singh, 2014)، ودراسة بوركار (Borkar, 2014)، ودراسة ساهول، وسنجال (Sahul, & Singhll, 2014)، ودراسة بيش-جادام، وزملاؤه (Pish-ghadam, et al., 2013)، ودراسة جامبو، وأوردو (Jamabo & Ordu, 2012)، التي تم تطبيقها على النساء العاملات، وغير العاملات، أما الدراسة الحالية فاقتصرت على النساء العاملات فقط.

رابعاً: من حيث النتائج

تشابهت بعض الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية جزئياً في نتائجها من إذ مستوى التوافق الزواجي، مثل دراسة سينها (Sinha, 2016)، ودراسة ساهول، وسنجال (Sahul, & Singhll, 2014)، ودراسة جامبو، وأوردو (Jamabo & Ordu, 2012)، ودراسة جوتي، وبرابها (Juoti & Prabha, 2012) التي بينت، وجود مستوى متوسط من التوافق الزواجي لدى النساء العاملات.

تشابهت بعض الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية جزئياً في نتائجها من إذ المتغيرات الديمغرافية مثل دراسة ساهول، وسنجال (Sahul, & Singhll, 2014) التي بينت أن مستوى التوافق الزواجي لا يختلف باختلاف متغير العمر، ودراسة بيش-جادام، وزملاؤه (Pish-ghadam, et al., 2013) التي بينت عدم، وجود فروق دالة إحصائياً في مستوى التوافق الزواجي تعزى لمتغير العمر.

اختلفت بعض الدراسات مع الدراسة الحالية في نتائجها من إذ مستوى التوافق الزواجي مثل دراسة بارميسواري (Parameswari, 2016)، ودراسة نادام، وسيلاجا (Nadam & Sylaja, 2015)، ودراسة هودى، وسنجه (Hooda and Singh, 2014)، ودراسة بوركار (Borkar, 2014) التي بينت أن مستوى التوافق الزواجي لدى النساء العاملات كان مرتفعاً.

اختلفت بعض الدراسات مع الدراسة الحالية في نتائجها من إذ المتغيرات الديمغرافية مثل دراسة سينها (Sinha, 2016) التي بينت، وجود علاقة ارتباطيه إيجابية دالة إحصائياً بين مستوى التوافق الزواجي، والعمر لدى العاملات، ودراسة بارميسواري (Parameswari, 2016) التي بينت، وجود فروق دالة إحصائياً في مستوى التوافق الزواجي تعزى للعمر بين الفئة العمرية (25-35) سنة، والفئة العمرية (36-45) سنة، لصالح الفئة العمرية (36-45) سنة، ودراسة نادام، وسيلاجا (Nadam & Sylaja, 2015) التي بينت، وجود علاقة ارتباطيه إيجابية دالة إحصائياً بين مستوى التوافق الزواجي، والعمر لدى النساء العاملات.

اختلفت بعض الدراسات مع الدراسة الحالية في نتائجها من إذ العلاقة بين التوافق الزواجي، والمستوى الاقتصادي، والاجتماعي، مثل دراسة جامبو، وأوردو (Jamabo & Ordu, 2012) التي بينت عدم، وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى للمستوى الاقتصادي، والاجتماعي لدى عينة الدراسة، ودراسة بوركار (Borkar, 2014) التي بينت أن مستوى التوافق الزواجي لدى النساء العاملات لا يختلف باختلاف المستوى الاقتصادي، والاجتماعي، ودراسة ساهول، وسنجال (Sahul, & Singhll, 2014) التي بينت أن مستوى التوافق الزواجي لا يختلف باختلاف المستوى الاقتصادي، والاجتماعي، ودراسة نادام، وسيلاجا (Nadam & Sylaja, 2015) التي بينت، وجود علاقة ارتباطيه إيجابية دالة إحصائياً بين مستوى التوافق الزواجي، والمستوى الاقتصادي، والاجتماعي لدى النساء العاملات.

استفادت الباحثة من خلال اطلاعها على الدراسات السابقة في معرفة منهج الدراسات الوصفية الارتباطية، والاطلاع على الأدب النظري المتعلق بالتوافق الزواجي، وعمل المرأة، والمستوى الاقتصادي، والاجتماعي، وأثرها في توافقها الزواجي، بالإضافة إلى تطوير مقياسي الدراسة الحالية في ضوء الدراسات السابقة.

وتميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة فيما يلي:

هدفها: إذ تناولت العلاقة الارتباطية بين التوافق الزواجي، والمستوى الاقتصادي، والاجتماعي، والفروق الناتجة عن عدد من المتغيرات (العمر، والمؤهل التعليمي، وسن الزواج) في مستوى التوافق الزواجي، والمستوى الاقتصادي، والاجتماعي.

عينتها: تم تطبيق الدراسة الحالية على النساء العاملات.

مكان تطبيقها: إذ تم تطبيقها في فلسطين، وتحديداً في منطقة حيفا.

الأدوات: تم تطوير مقياس التوافق الزواجي، والتحقق من دلالات صدقة، وثباته، وإعداد قائمة خاصة بالبيانات المتعلقة بالمستوى الاقتصادي، والاجتماعي.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

يتضمن هذا الفصل، وصفاً لمنهج الدراسة المستخدم، ومجتمع الدراسة، وطريقة اختيار عينتها، وأداة الدراسة، وطرق استخلاص دلالات صدقها، وثباتها، وإجراءات الدراسة، والمعالجة الإحصائية المستخدمة، وهي على النحو الآتي:

منهج الدراسة

تم إتباع المنهج الوصفي، والارتباطي التحليلي؛ لمناسبته لهدف الدراسة الحالية. إذ تم، وصف الظاهرة المستهدفة بالدراسة لدى عينة الدراسة.

مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من جميع العاملات المتزوجات في منطقة عسيفا التابعة لمدينة حيفا في فلسطين للعام 2016/ 2017م، والبالغ عددهن (1680) امرأة عاملة متزوجة حسب إحصائيات مكتب العمل في منطقة حيفا.

عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة من (350) امرأة عاملة متزوجة يمثلن ما نسبته (20%) من مجتمع الدراسة تم اختيارهن عشوائياً من العاملات المتزوجات في منطقة عسيفا التابعة لمدينة حيفا في فلسطين للعام 2016/2015م، والجدول (2) يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيرات المستوى الاقتصادي، والاجتماعي، والعمر، والمؤهل العلمي، وسن الزواج.

الجدول (1): توزيع عينة الدراسة حسب متغيرات المستوى الاقتصادي، والاجتماعي، والعمر، والمؤهل العلمي، ومدة الزواج

المتغير	المستويات	العدد	النسبة
المستوى الاقتصادي، والاجتماعي	أقل من 4000 شيكل	86	24.6%
	4000 – أقل من 8000 شيكل	147	42%
	أكثر من 8000 شيكل	117	33.4%
	المجموع	350	100%
العمر	30-20 سنة	118	%33.7
	40-31 سنة	139	%39.7
	41 فأكثر	93	%26.6
	المجموع	350	%100
المؤهل العلمي	دبلوم	158	%45.1
	بكالوريوس	114	%32.6
	دراسات عليا	78	%22.3
	المجموع	350	%100

مدة الزواج	1 – أقل من 5 سنوات	134	%38.3
	5 – أقل من 10 سنوات	118	%33.7
	أكثر من 10 سنة.	98	%28
	المجموع	350	%100
المجموع الكلي		350	%100

أدوات الدراسة

أولاً: مقياس التوافق الزواجي

على الرغم من تعدد الدراسات السابقة، والمقاييس المستخدمة فيها، وكذلك الأطر النظرية المتعلقة بالتوافق الزواجي، مثل دراسة اللدعة (2002)، ودراسة جودة (2009)، ودراسة أبو أحمد (2013)، ودراسة بلان، وصوفي (2013)، دراسة هودى، وسنجه (Hooda & Singh, 2014)، ودراسة إبراهيمي (2015)، ودراسة سينها (Sinha, 2016)، ودراسة بارميسواري (Parameswari, 2016). إلا أن الباحثة لاحظت أن هذه المقاييس لا تناسب قياس درجة امتلاك أفراد عينة الدراسة لخاصية التوافق الزواجي لعدم احتوائها على مجالات فرعية، بالإضافة إلى أنها لا تستند إلى نظرية معينة تبرر مشروعيتها، وقدرتها على قياس درجة التوافق الزواجي، ولا تتناسب مع طبيعة أفراد عينة الدراسة، وخصائصهم المتعلقة بالمستوى الاقتصادي، والاجتماعي، والعمر، والمؤهل العلمي، ومدة الزواج.

وقامت الباحثة بتطوير المقياس، وفق النظريات الاجتماعية التي تركز على التفاعل، والعلاقات المتبادلة بين الزوجين، وتوقعات كل منهما عن العلاقة الزوجية، وأن الخلافات الزواجية ما هي إلا نتيجة للتفاعل بين الزوجين، ونتيجة لعلاقة الزوج بالآخر، وعلاقة الفرد بالنسق الاجتماعي ككل.

وتكون المقياس بصورته الأولية من (40) فقرة موزعة على خمسة مجالات بالتساوي بواقع (8) فقرات لكل مجال، وهذه المجالات هي: المجال الانفعالي، والمجال الأسري، والمجال الاجتماعي، والمجال الاقتصادي، والمجال الانفعالي. تكون الإجابة عليها، وفق تدريج ليكرت الخماسي (بدرجة كبيرة جداً، بدرجة كبيرة، بدرجة متوسطة، بدرجة قليلة، بدرجة قليلة جداً). ملحق (1)

دلالات صدق المقياس

تم التحقق من دلالات صدق المقياس بطريقتين، هما:

أولاً: الصدق المنطقي

تم التحقق من دلالات الصدق المنطقي للأداة بعرضها بصورتها الأولية على (10) من أعضاء هيئة التدريس المتخصصين بعلم النفس التربوي، والإرشاد النفسي، والقياس، والتقويم في جامعة عمان العربية، وجامعة عمان الأهلية، والجامعة الهاشمية، ملحق (2)، وذلك للحكم على فقرات المقياس من إذ مدى سلامة الصياغة اللغوية، ومدى ملاءمة الفقرات لأغراض الدراسة، وإن كانت بحاجة إلى تعديل، والتعديل المقترح، وتم الأخذ بالتعديلات المقترحة التي اتفق عليها (80%) من المحكمين، وتم إخراجها بصورتها النهائية. ملحق (3)

وكانت أبرز التعديلات التي أشار المحكمون إلى ضرورة تعديلها هي: تعديل الصياغة اللغوية لعدد من فقرات المقياس، وهي: (3، 4، 7، 8، 9، 10، 11، 12، 13، 15، 18، 23، 25، 26، 32، 33، 34، 35، 36، 40)، ودمج المجال الأول مع المجال الخامس، واللذان يحملان مسمى المجال الانفعالي، إذ تكرر اسم المجال، وكانت معظم الفقرات في المجالين بينها تداخل في المضمون، والمعنى، وأصبح مقياس التوافق الزواجي بصورته النهائية مكون من (40) فقرة موزعة على أربعة مجالات، كالآتي:

المجال الانفعالي، ويشير إلى العلاقات الانفعالية، والعاطفية المتبادلة التي تسمح بتوافر الراحة، والاطمئنان، والتفاهم، والسعادة بين قطبي العلاقة الزوجية، وتدفعهما نحو البذل، والعطاء، وتمثله الفقرات (1-16).

المجال الأسري، ويشير إلى المشاركة، والاهتمام، والتفاهم بين الزوجين في إدارة شؤون الأسرة، واتخاذ القرارات المتعلقة بها، والقيام بالواجبات الموكلة لكل منهما، وبذل الجهود لحل الخلافات الأسرية، وتمثله الفقرات (17-24).

المجال الاجتماعي، ويشير إلى قدرة الزوجين على توثيق علاقتهم بالمحيط الاجتماعي، وأداء الواجبات الاجتماعية، والمشاركة في المناسبات الاجتماعية، واحترام كل منهما للعادات، والتقاليد الاجتماعية للآخر، وتمثله الفقرات (25-32).

المجال الاقتصادي، ويشير إلى تفاهم الزوجين، ومشاركتهم في تلبية الاحتياجات المالية لأفراد الأسرة، والتعاون فيما بينهم في مواجهة المشاكل، والأزمات المالية التي يتعرضون لها، وتمثله الفقرات (33-40).

ثانياً: مؤشرات صدق البناء

تم حساب مؤشرات صدق البناء لمقياس التوافق الزواجي من خلال تطبيقه على عينة استطلاعية قوامها (50) عاملة متزوجة من خارج عينة الدراسة، ومن نفس مجتمع الدراسة، ثم تم حساب معاملات الارتباط بين الفقرات مع الدرجة الكلية للمقياس، وبين كل فقرة، والمجال الذي تنتمي إليه، وتراوحت معاملات ارتباط الفقرات مع المجال (0.327-0.920)، ومع الدرجة الكلية (0.311-0.835)، والجدول (2) يبين ذلك.

الجدول(2): معاملات الارتباط بين الفقرات مع المجالات، والدرجة الكلية على مقياس التوافق الزواجي

رقم الفقرة	معامل الارتباط مع المجال	معامل الارتباط مع الأداة	رقم الفقرة	معامل الارتباط مع المجال	معامل الارتباط مع الأداة	رقم الفقرة	معامل الارتباط مع المجال	معامل الارتباط مع الأداة	رقم الفقرة	معامل الارتباط مع المجال	معامل الارتباط مع الأداة
المجال الانفعالي			11	.806*	.780*	21	.920*	.835*	31	.841*	.780*
1	.541*	.819*	12	.819*	.721*	22	.845*	.830*	32	.880*	.708*
2	.841*	.703*	13	.863*	.798*	23	.810*	.710*	المجال الاقتصادي		
3	.717*	.659*	14	.859*	.802*	24	.868*	.770*	33	.486*	.390*
4	.636*	.532*	15	.832*	.740*	المجال الاجتماعي			34	.828*	.823*
5	.613*	.453*	16	.853*	.762*	25	.815*	.759*	35	.851*	.803*
6	.538*	.495*	المجال الأسري			26	.538*	.475**	36	.327*	.311*
7	.836*	.708*	17	.885*	.319*	27	.612*	.584*	37	.859*	.707*
8	.486*	.342*	18	.902*	.415*	28	.884*	.707*	38	.812*	.752*
9	.845*	.748*	19	.900*	.609*	29	.876*	.785*	39	.809*	.788*
10	.867*	.753*	20	.883*	.565*	30	.879*	.753*	40	.844*	.702*

* دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.05).

يبين الجدول (2) أن جميع معاملات الارتباط كانت ذات درجات مقبولة، وذات دلالة إحصائية، ولذلك لم يتم حذف أي فقرة من هذه الفقرات.

، وتم حساب معاملات ارتباط مجالات مقياس التوافق الزواجي مع بعضها البعض، إذ تم تحليل مجالات المقياس، وحساب معامل تمييز كل مجال من المجالات، إذ أن معامل التمييز هنا يمثل مؤشر للصدق بالنسبة لكل مجال في صورة معامل ارتباط، والجدول (3) يبين ذلك.

الجدول (3): معاملات الارتباط بين المجالات ببعضها البعض لمقياس التوافق الزواجي

المجالات	المجال الانفعالي	المجال الأسري	المجال الاجتماعي	المجال الاقتصادي	الدرجة الكلية
المجال الانفعالي	1				
المجال الأسري	.858*	1			
المجال الاجتماعي	.826*	.827*	1		
المجال الاقتصادي	.791*	.808*	.774*	1	
الدرجة الكلية	.935*	.942* .	.922*	.911*	1

*دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.05).

دلالات ثبات المقياس

تم التحقق من دلالات ثبات مقياس التوافق الزواجي باستخدام طريقة الاختبار -، وإعادة الاختبار (test-retest) من خلال تطبيقه على عينة استطلاعية قوامها (50) عاملة متزوجة من خارج عينة الدراسة، ومن المجتمع نفسه، وبفاصل زمني مدته أسبوعان بين التطبيقين الأول، والثاني، ثم تم حساب معامل ارتباط بيرسون بين درجات التطبيقين لحساب معامل الثبات، إذ بلغ معامل الارتباط بيرسون بين التطبيقين (0.980). ، وتم حساب معامل كرونباخ ألفا، للتأكد من الاتساق الداخلي للمقياس، إذ بلغ معامل الثبات (0.947). ، وتم حساب معاملات الثبات على جميع مجالات المقياس، والجدول (4) يوضح ذلك.

الجدول (4): معامل الثبات بطريقة الاتساق الداخلي "كرونباخ ألفا"، والإعادة لمجالات مقياس التوافق الزواجي

المجالات	الاتساق الداخلي	ثبات الإعادة
المجال الانفعالي	.961	.826
المجال الأسري	.957	.937
المجال الاجتماعي	.907	.820
المجال الاقتصادي	.913	.919
الدرجة الكلية	.980	.947

تصحيح المقياس

تكون مقياس التوافق الزواجي بصورته النهائية من (40) فقرة تقيس مستوى التوافق الزواجي لدى العاملات المتزوجات، وللحكم على تقديرات المفحوصات تم استخدام التدرج الخماسي "ليكرت"، هي (بدرجة كبيرة جداً، بدرجة كبيرة، بدرجة متوسطة، بدرجة قليلة، بدرجة قليلة جداً)، وتم تصحيح المقياس من خلال إعطاء التدريج السابق الأرقام (5، 4، 3، 2، 1) في حال الفقرات الموجبة، والبالغ عددها (32) فقرة، وهي: (2، 3، 7، 9، 10، 11، 12، 13، 14، 15، 16، 17، 18، 19، 20، 21، 22، 23، 24، 25، 28، 29، 30، 31، 32، 34، 35، 36، 37، 38، 39، 40)، وعكس الأوزان في حال الفقرات السالبة البالغ عددها (8) فقرات، وهي: (1، 4، 5، 6، 8، 26، 27، 33)، وبذلك تكون أعلى علامة تحصل عليها المستجيبة على المقياس (200)، وأدنى علامة (40)، وللحكم على مستوى التوافق الزواجي، استخدم المعيار الإحصائي، باستخدام المعادلة الآتية:

طول الفئة = الحد الأعلى – الحد الأدنى (للتدرج) = 5-1 = 4 = 1.33

عدد الفئات المفترضة 3 3

فكانت المستويات ثلاثة كالتالي:

1+1.33= 2.33، وبذلك تكون الفقرات التي يتراوح متوسطها الحسابي بين (1-، وأقل من 2.33)، تعني أن مستوى التوافق الزواجي جاء بمستوى منخفض.

2.33+ 1.33= 3.67، وبذلك تكون الفقرات التي يتراوح متوسطها الحسابي بين (2.34-وأقل من 3.67)، تعني أن مستوى التوافق الزواجي جاء بمستوى متوسط.

3.67+ 1.33= 5، وبذلك تكون الفقرات التي يتراوح متوسطها الحسابي بين (3.68-5)، تعني أن مستوى التوافق الزواجي جاء بمستوى مرتفع.

ثانياً: قياس المستوى الاقتصادي، والاجتماعي.

من خلال الرجوع إلى الدراسات السابقة ذات الصلة بهذا المتغير مثل دراسة جامبو، ودراسة أوردو (Jamabo & Ordu, 2012)، ودراسة نادام، وسيلاجا (Nadam & Sylaja, 2015)، فتبين أنها تقيس المستوى الاقتصادي، والاجتماعي من خلال مستوى الدخل الشهري، لذلك تم قياس المستوى الاقتصادي، والاجتماعي في هذه الدراسة حسب مستوى الدخل الشهري لدى النساء العاملات في منطقة حيفا.

إجراءات الدراسة:

لأغراض تحقيق أهداف الدراسة تمت الإجراءات، وفق الخطوات الآتية:

مراجعة الأدب النظري، والدراسات السابقة المتعلق بالتوافق الزواجي، والمستوى الاقتصادي، والاجتماعي من أجل إعداد أدوات الدراسة، ثم التحقيق من صدقها، وثباتها.

الحصول على كتاب تسهيل المهمة موجه من الجامعة إلى مكتب العمل في منطقة حيفا، لتسهيل مهمة تطبيق أداة الدراسة.

إعداد أداة الدراسة، والتأكد من صدقها، وثباتها.

تطبيق أداة الدراسة على عينة الدراسة بعد تقديم شرح عن أهداف الدراسة، وأغراضها، وكيفية الإجابة على أدوات الدراسة.

جمع أداة الدراسة، والتأكد من صحتها، واكتمال عناصرها، ومن ثم القيام بالتحليل الإحصائي لنتائج الدراسة باستخدام الحزمة الإحصائية (SPSS)، والحصول على النتائج.

مناقشة النتائج، ووضع التوصيات المناسبة في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج.

متغيرات الدراسة

اشتملت الدراسة على المتغيرات الآتية:

أولاً: المتغير التابع: التوافق الزواجي: الدرجة الخام التي تحصل عليها المرأة العاملة على أداة الدراسة.

ثانياً: المتغير المستقل: المستوى الاقتصادي، والاجتماعي: وله ثلاثة مستويات (منخفض، ويقابله أقل من 4000 شيكل، متوسط، ويقابله 4000 – أقل من 8000 شيكل، مرتفع، ويقابله أكثر من 8000 شيكل)، وتبرر الباحثة تحديد المستوى الاقتصادي، والاجتماعي بالدخل الشهري إلى كونها قامت بدراسة أثر المتغيرات الديمغرافية في التوافق الزواجي، وفي المستوى الاقتصادي، والاجتماعي، وأنها قامت بتقسيم هذا المستوى إلى ثلاثة مستويات نتيجة التباين في مستوى الدخل لدى النساء العاملات، إضافة إلى ذلك فالمرتب أو الدخل الشهري يحدد مستوى الفرد الاقتصادي إن كان مرتفعاً أم متوسطاً أم منخفضاً.

ثالثاً: متغيرات معدله (وسيطة): وتشمل

العمر: وله ثلاث فئات (20-30 سنة، 31-40 سنة، 41 فأكثر)، وتبرر الباحثة دراستها لأثر هذا المتغير على التوافق الزواجي من أجل التعرف على إذا كان مستوى التوافق الزواجي لدى العاملات يختلف باختلاف عمر العاملة أم لا.

المؤهل العلمي: وله ثلاثة فئات (دبلوم، بكالوريوس، دراسات عليا)، وتبرر الباحثة دراستها لأثر هذا المتغير على التوافق الزواجي من أجل التعرف على إذا كان مستوى التوافق الزواجي لدى العاملات يختلف باختلاف المؤهل العلمي أم لا.

مدة الزواج: وله ثلاث فئات: (1 – أقل من 5 سنوات، 5 – أقل من 10، أكثر من 10 سنة)، وتبرر الباحثة دراستها لأثر هذا المتغير على التوافق الزواجي من أجل التعرف على إذا كان مستوى التوافق الزواجي لدى العاملات يختلف باختلاف مدة الزواج، ومدته أم لا.

المعالجات الإحصائية

للإجابة عن أسئلة الدراسة تم استخدام المعالجات الإحصائية التالية:

للإجابة عن السؤال الأول تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية.

للإجابة عن السؤال الثاني تم حساب التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية

للإجابة عن السؤالين الثالث، والرابع تم حساب تحليل التباين الثلاثي.

للإجابة عن السؤال الخامس تم حساب معامل ارتباط بيرسون.

الفصل الرابع

نتائـــج الدراســـة

هدفت هذه الدراسة الكشف عن مستوى التوافق الزواجي، وعلاقته بالمستوى الاقتصادي، والاجتماعي في ضوء بعض المتغيرات لدى العاملات في منطقة حيفا، وتم الحصول على نتائج الدراسة، وعرضها تسلسلاً، وفقاً لأسئلتها، على النحو الآتي:

أولاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: الذي نص على "ما مستوى التوافق الزواجي لدى العاملات في منطقة حيفا؟"

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لمستوى التوافق الزواجي، والجدول (5) يوضح ذلك.

الجدول (5): المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لمستوى التوافق الزواجي مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	البُعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	2	المجال الأسري	3.4996	0.88795	متوسط
2	1	المجال الانفعالي	3.3941	0.85138	متوسط
3	4	المجال الاقتصادي	3.3143	0.88756	متوسط
4	3	المجال الاجتماعي	3.3114	0.84735	متوسط
التوافق الزواجي ككل			3.3799	0.80563	متوسط

يبين الجدول (5) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (3.3114-3.4996)، إذ جاء المجال الأسري بالمرتبة الأولى، وبمتوسط حسابي بلغ (3.4996)، وبانحراف معياري (0.88795)، وبمستوى تقدير متوسط، بينما جاء المجال الاجتماعي بالمرتبة الأخيرة، وبمتوسط حسابي بلغ (3.3114)، وبانحراف معياري (0.84735)، وبمستوى تقدير متوسط، وبلغ المتوسط الحسابي لمستوى التوافق الزواجي ككل (3.3799)، وبانحراف معياري (0.80563)، وبمستوى تقدير متوسط.

وتم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على فقرات كل مجال على حدة، إذ كانت على النحو التالي:

المجال الأول: المجال الانفعالي

الجدول (6): المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لفقرات المجال الانفعالي مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	12	أنا مقتنعة جداً بزوجي.	3.5257	1.09344	متوسطة
2	15	أشعر باحترام زوجي لي.	3.5057	1.06721	متوسطة
3	11	أراعي خصائص زوجي الشخصية.	3.5057	1.09896	متوسطة
4	9	احترم حاجات زوجي.	3.4943	1.05370	متوسطة
7	16	أشعر بمعاملة زوجي اللطيفة لي.	3.4943	1.06721	متوسطة
6	2	أشعر بالسعادة عندما أكون مع زوجي.	3.4914	1.02333	متوسطة
8	14	أشعر أن زوجي يقدر حضوري معه.	3.4714	1.04787	متوسطة

5	13	يحترمني زوجي لشخصي.	3.4400	1.09209	متوسطة
9	10	أراعي خصائص زوجي الشخصية.	3.4286	.98078	متوسطة
10	7	أقدم الدعم النفسي لزوجي.	3.4200	1.00323	متوسطة
11	3	تسود المحبة علاقتنا الزوجية.	3.3629	1.07447	متوسطة
12	1	أشعر بالقلق حول مستقبلي مع زوجي	3.3029	1.09949	متوسطة
13	4	أفتقد تفهم زوجي لمشاعري.	3.2914	1.07361	متوسطة
14	5	أجد صعوبة في التعبير عن عواطفي تجاه زوجي.	3.2857	1.07515	متوسطة
15	6	تسير حياتي الزوجية على، وتيرة، واحدة بطريقة تبعث الشعور بالملل.	3.1886	1.10942	متوسطة
16	8	أشعر بالوحدة.	3.0971	1.18817	متوسطة
		المجال الانفعالي ككل	3.3941	0.85138	متوسط

يبين الجدول (6) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (3.0971-3.5257)، إذ جاءت الفقرة (12)، ونصها " أنا مقتنعة جداً بزوجي" في المرتبة الأولى، وبمتوسط حسابي متوسط بلغ (3.5257)، وبانحراف معياري (1.09344)، بينما جاءت الفقرة (8)، ونصها " أشعر بالوحدة" بالمرتبة الأخيرة، وبمتوسط حسابي متوسط بلغ (3.0971)، وبانحراف معياري (1.18817)، وبلغ المتوسط الحسابي للمجال ككل (0.85138)، وبانحراف معياري (0.84735)، وبمستوى تقدير متوسط.

المجال الثاني: المجال الأسري

الجدول (7): المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لفقرات المجال الأسري مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	19	أحرص على قضاء الإجازة مع أسرتي.	3.6457	1.04630	متوسطة
2	23	أقوم بواجباتي الزوجية على أكمل، وجه.	3.5686	.94831	متوسطة
3	18	أشارك زوجي في اهتماماته.	3.5143	.97450	متوسطة
4	21	أشارك زوجي في اتخاذ القرارات الخاصة بالأسرة.	3.5114	1.03721	متوسطة
5	22	أبذل ما بوسعي للتغلب على الخلافات الأسرية.	3.4914	1.03170	متوسطة
6	17	التفاهم أساس الحوار بيني، وبين زوجي.	3.4571	.98536	متوسطة
7	20	أتفق أنا، وزوجي في أمور إدارة المنزل، وتربية الأبناء.	3.4314	1.03500	متوسطة
8	24	يهتم زوجي بسماع رأيي في أي موضوع.	3.3771	1.04102	متوسطة
		المجال الأسري ككل	3.4996	0.88795	متوسط

يبين الجدول (7) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (3.3771-3.6457)، إذ جاءت الفقرة (19)، ونصها " أحرص على قضاء الإجازة مع أسرتي" في المرتبة الأولى، وبمتوسط حسابي مرتفع بلغ (3.6457)، وبانحراف معياري (1.04630)، بينما جاءت الفقرة (24)، ونصها " يهتم زوجي بسماع رأيي في أي موضوع" بالمرتبة الأخيرة، وبمتوسط حسابي متوسط بلغ (3.3771)، وبانحراف معياري (1.04102)، وبلغ المتوسط الحسابي للمجال ككل (3.4996)، وبانحراف معياري (0.88795)، وبمستوى تقدير متوسط.

المجال الثالث: المجال الاجتماعي

الجدول (8): المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لفقرات المجال الاجتماعي مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	32	احترم العادات، والتقاليد الاجتماعية لزوجي.	3.4457	0.99349	متوسطة
2	30	أشعر زوجي بقيمته في المناسبات الاجتماعية.	3.4343	1.01280	متوسطة
3	29	التزم مع زوجي بأداء الواجبات الاجتماعية نحو الأقارب، والأصدقاء.	3.3943	1.00655	متوسطة
4	28	أحرص على توثيق علاقتي بالمحيط الاجتماعي لزوجي.	3.3743	.99277	متوسطة
5	31	أتفق مع زوجي باختيار الأصدقاء.	3.3429	1.12392	متوسطة
6	25	أحرص على إقامة علاقات طيبة مع أهل زوجي.	3.2686	1.14401	متوسطة
7	26	يتدخل أهل زوجي في علاقاتي بزوجي.	3.1314	1.24384	متوسطة

8	27	اضطراري للسكن مع العائلة يسبب الكثير من المشاكل بيني، وبين زوجي.	3.1000	1.15986	متوسطة
		المجال الاجتماعي ككل	3.3114	0.84735	متوسط

يبين الجدول (8) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (3.1000-3.4457)، إذ جاءت الفقرة (32)، ونصها " احترم العادات، والتقاليد الاجتماعية لزوجي" في المرتبة الأولى، وبمتوسط حسابي متوسط بلغ (3.4457)، وبانحراف معياري (0.99349)، بينما جاءت الفقرة (27)، ونصها "اضطراري للسكن مع العائلة يسبب الكثير من المشاكل بيني، وبين زوجي" بالمرتبة الأخيرة، وبمتوسط حسابي متوسط بلغ (3.1000)، وبانحراف معياري (1.15986)، وبلغ المتوسط الحسابي للبعد ككل (3.3114)، وبانحراف معياري (0.84735)، وبمستوى تقدير متوسط.

المجال الرابع: المجال الاقتصادي

الجدول (9): المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لفقرات المجال الاقتصادي مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	39	المال الخاص بزوجي ملكاً عاماً لنا.	3.4486	1.12865	متوسطة
2	40	اتحمل نتائج الأزمات المالية بشجاعة.	3.4143	1.08510	متوسطة
3	37	أواجه الأزمات المالية مع زوجي عند حدوثها.	3.4000	1.09440	متوسطة
4	34	اتفق مع زوجي على أمورنا المالية بشكل، واضح.	3.3743	1.05435	متوسطة
5	35	أشارك زوجي بالأمور المالية، وكأننا شخص، واحد.	3.3314	1.14501	متوسطة
6	38	أشترك مع زوجي في تحديد نفقات المنزل.	3.2686	1.12888	متوسطة
7	36	أشارك زوجي في مصاريف المنزل.	3.2400	1.20629	متوسطة
8	33	يقصّر زوجي في تلبية احتياجاتي المادية.	3.0371	1.15864	متوسطة
		المجال الاقتصادي ككل	3.3143	0.88756	متوسط

يبين الجدول (9) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (3.0371-3.4486)، إذ جاءت الفقرة (39)، ونصها " المال الخاص بزوجي ملكاً عاماً لنا" في المرتبة الأولى، وبمتوسط حسابي متوسط بلغ (3.4486)، وبانحراف معياري (1.12865)، بينما جاءت الفقرة (33)، ونصها " يقصّر زوجي في تلبية احتياجاتي المادية" بالمرتبة الأخيرة، وبمتوسط حسابي متوسط بلغ (3.0371)، وبانحراف معياري (1.15864)، وبلغ المتوسط الحسابي للمجال ككل (3.3143)، وبانحراف معياري (0.88756)، وبمستوى تقدير متوسط.

ثانياً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: الذي نص على " ما المستوى الاقتصادي، والاجتماعي لدى العاملات في منطقة حيفا؟"

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية للمستوى الاقتصادي، والاجتماعي، والجدول (10) يوضح ذلك.

الجدول (10): المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية للمستوى الاقتصادي، والاجتماعي مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفئات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	3	أكثر من 8000 شيكل	3.8586	.695780	مرتفع
2	2	4000 – أقل من 8000 شيكل	3.3118	.666690	متوسط
3	1	أقل من 4000 شيكل	2.8450	.792380	متوسط

يبين الجدول (10) أن المتوسطات الحسابية تراوحت ما بين (2.8450-3.8586)، إذ جاء المستوى الاقتصادي، والاجتماعي (أكثر من 8000 شيكل) بالمرتبة الأولى، وبمتوسط حسابي بلغ (3.8586)، ومستوى تقدير مرتفع، تلاه المستوى الاقتصادي، والاجتماعي (4000 – أقل من 8000 شيكل) بالمرتبة الثانية، وبمتوسط حسابي بلغ (3.3118)، وبمستوى تقدير متوسط، بينما جاء المستوى الاقتصادي، والاجتماعي (أقل من 4000 شيكل) بالمرتبة الأخيرة، وبمتوسط حسابي بلغ (2.8450)، ومستوى تقدير متوسط.

ثالثاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: الذي نص على "هل يختلف مستوى التوافق الزواجي لدى العاملات في منطقة حيفا باختلاف العمر، والمؤهل العلمي، ومدة الزواج؟"

للإجابة عن هذا السؤال تم استخدام تحليل التباين الثلاثي للكشف عن أثر متغيرات العمر، والمؤهل العلمي، ومدة الزواج على مستوى التوافق الزواجي، والجدول أدناه يوضح ذلك.

الجدول (11): تحليل التباين الثلاثي للمقارنة بين المتوسطات الحسابية لمقياس التوافق الزواجي لدى العاملات في منطقة حيفا حسب متغيرات العمر، والمؤهل العلمي، ومدة الزواج، والتفاعل بينها

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
العمر	2.194	2	1.097	2.122	.121
المؤهل العلمي	5.571	2	2.785	5.389	.005*
مدة الزواج	2.533	2	1.267	2.451	.088
العمر + المؤهل العلمي	1.722	4	.431	.833	.505
العمر + سن الزواج	1.560	4	.390	.755	.556

المؤهل العلمي+ سن الزواج	1.965	4	.491	.950	.435
العمر + المؤهل العلمي+ مدة الزواج	1.956	6	.326	.631	.706
الخطأ	167.469	324	.517		
الكلي	4213.556	349			
الإجمالي	226.512	348			

يتبين من الجدول (11) الآتي:

عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (⍺ = 0.05) في مستوى التوافق الزواجي تعزى لمتغيري العمر، ومدة الزواج، والتفاعل بين المتغيرات.

وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (⍺ = 0.05) في مستوى التوافق الزواجي تعزى لمتغير المؤهل العلمي، وكانت الفروق لصالح المؤهل العلمي (دراسات عليا).

رابعاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع: الذي نص على " هل يختلف المستوى الاقتصادي، والاجتماعي لدى العاملات في منطقة حيفا باختلاف العمر، والمؤهل العلمي، ومدة الزواج؟"

للإجابة عن هذا السؤال تم استخدام تحليل التباين الثلاثي للكشف عن أثر متغيرات العمر، والمؤهل العلمي، ومدة الزواج على المستوى الاقتصادي، والاجتماعي، والجداول أدناه توضح ذلك.

الجدول (12): تحليل التباين الثلاثي للمقارنة بين المتوسطات الحسابية للمستوى الاقتصادي، والاجتماعي (أقل من 4000 شيكل) لدى العاملات في منطقة حيفا حسب متغيرات العمر، والمؤهل العلمي، ومدة الزواج، والتفاعل بينها

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
العمر	.115	2	.057	.094	.910
المؤهل العلمي	5.898	2	2.949	4.844	.011*
مدة الزواج	.036	2	.018	.029	.971
العمر + المؤهل العلمي	.007	1	.007	.011	.918
العمر + مدة الزواج	1.729	3	.576	.947	.423
المؤهل العلمي+ مدة الزواج	1.138	1	1.138	1.869	.176
الخطأ	43.834	72	.609		
الكلي	756.918	86			
الإجمالي	54.138	85			

يتبين من الجدول (12) الآتي:

عدم، وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (⍺ = 0.05) في المستوى الاقتصادي، والاجتماعي (أقل من 4000 شيكل) تعزى لمتغيري العمر، ومدة الزواج، والتفاعل بين المتغيرات.

وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (⍺ = 0.05) في المستوى الاقتصادي، والاجتماعي (أقل من 4000 شيكل) تعزى لمتغير المؤهل العلمي، وكانت الفروق لصالح المؤهل العلمي (دراسات عليا).

الجدول (13): تحليل التباين الثلاثي للمقارنة بين المتوسطات الحسابية للمستوى الاقتصادي، والاجتماعي (4000 أقل من 8000 شيكل) لدى العاملات في منطقة حيفا حسب متغيرات العمر، والمؤهل العلمي، ومدة الزواج، والتفاعل بينها

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
العمر	.378	2	.189	.428	.653
المؤهل العلمي	2.905	2	1.453	3.290	.040*
سن الزواج	.051	2	.025	.058	.944
العمر + المؤهل العلمي	.637	3	.212	.481	.696
العمر + مدة الزواج	.166	3	.055	.126	.945
المؤهل العلمي+ مدة الزواج	.944	4	.236	.535	.710

العمر + المؤهل العلمي+ مدة الزواج	.983	2	.491	1.113	.332
الخطأ	56.073	127	.442		
الكلي	1677.149	147			
الإجمالي	64.893	146			

يتبين من الجدول (13) الآتي:

عدم، وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (= 0.05) في المستوى الاقتصادي، والاجتماعي (4000، وأقل من 8000 شيكل) تعزى لمتغيري العمر، ومدة الزواج، والتفاعل بين المتغيرات.

وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (= 0.05) في المستوى الاقتصادي، والاجتماعي (4000، وأقل من 8000 شيكل) تعزى لمتغير المؤهل العلمي، وكانت الفروق لصالح المؤهل العلمي (دراسات عليا).

الجدول (14): تحليل التباين الثلاثي للمقارنة بين المتوسطات الحسابية للمستوى الاقتصادي، والاجتماعي أكثر من 8000 شيكل) لدى العاملات في منطقة حيفا حسب متغيرات العمر، والمؤهل العلمي، ومدة الزواج، والتفاعل بينها

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
العمر	.281	2	.140	.301	.740
المؤهل العلمي	.138	2	.069	.148	.863
مدة الزواج	2.207	2	1.103	2.368	.099
العمر + المؤهل العلمي	.585	2	.292	.628	.536
العمر + مدة الزواج	.005	2	.002	.005	.995
المؤهل العلمي+ سن الزواج	2.568	4	.642	1.378	.247
العمر + المؤهل العلمي+ مدة الزواج	.786	1	.786	1.686	.197
الخطأ	46.584	100	.466		
الكلي	1782.721	117			
الإجمالي	56.276	116			

يتبين من الجدول (14) الآتي:

عدم، وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α = 0.05) في المستوى الاقتصادي، والاجتماعي (أكثر من 8000 شيكل) تعزى لمتغيرات العمر، والمؤهل العلمي، ومدة الزواج، والتفاعل بينها.

خامساً: النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس: الذي نص على " هل توجد علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α = 0.05) بين مستوى التوافق الزواجي، والمستوى الاقتصادي، والاجتماعي لدى العاملات في منطقة حيفا؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج معامل ارتباط بيرسون للكشف عن العلاقة بين مستوى التوافق الزواجي، والمستوى الاقتصادي، والاجتماعي لدى العاملات في منطقة حيفا، والجدول (15) يوضح ذلك.

الجدول (15): معامل ارتباط بيرسون للعلاقة بين مستوى التوافق الزواجي، والمستوى الاقتصادي، والاجتماعي لدى العاملات في منطقة حيفا

التوافق الزواجي	المستوى الاقتصادي، والاجتماعي		
	أقل من 4000	4000، وأقل من 8000	أكثر من 8000
المجال الانفعالي	.306**0	-.0410	.1470
المجال الأسري	.213*0	-.0600	.1610
المجال الاجتماعي	.265*0	-.1010	.195*0
المجال الاقتصادي	.259*0	-.0120	.0690
التوافق الزواجي ككل	.287**0	-.0570	.1560

***دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.05).**

يتبين من الجدول (15) الآتي:

وجود علاقة ارتباطيه إيجابية دالة إحصائياً بين مستوى التوافق الزواجي، والمستوى الاقتصادي، والاجتماعي (أقل من 4000 شيكل) لدى العاملات في منطقة حيفا، إذ بلغ معامل الارتباط (0.287)، وهذا الارتباط ضعيف.

عدم، وجود علاقة ارتباطيه إيجابية دالة إحصائياً بين مستوى التوافق الزواجي، والمستوى الاقتصادي، والاجتماعي (4000، وأقل من 8000 شيكل) لدى العاملات في منطقة حيفا، إذ بلغ معامل الارتباط (-0570.)، وهذا يدل على عدم، وجود ارتباط .

عدم، وجود علاقة ارتباطيه إيجابية دالة إحصائياً بين مستوى التوافق الزواجي، والمستوى الاقتصادي، والاجتماعي (أكثر من 8000 شيكل) لدى العاملات في منطقة حيفا، إذ بلغ معامل الارتباط (0.156)، وهذا يدل على عدم، وجود ارتباط.

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

هدفت الدراسة الحالية الكشف عن مستوى التوافق الزواجي، وعلاقته بالمستوى الاقتصادي، والاجتماعي في ضوء بعض المتغيرات لدى العاملات في منطقة حيفا، وفيما يلي مناقشةً النتائج، ثم عرض التوصيات، والمقترحات التي انبثقت عنها.

أ. مناقشة النتائج

أولاً: مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: الذي نص على " ما مستوى التوافق الزواجي لدى العاملات في منطقة حيفا؟"

أظهرت النتائج المتعلقة بالسؤال الأول أن مستوى التوافق الزواجي ككل، وجميع أبعاده لدى العاملات في منطقة حيفا جاء متوسطاً.

ويمكن إرجاع هذه النتيجة إلى أن خروج المرأة للعمل من شأنه أن يساهم في تقوية علاقتها بزوجها، ويزيد من التوافق الزواجي بينهما، إذ يساهم خروج المرأة للعمل في توفير العديد من فرص المشاركة، وتبادل الآراء، والحصول على الخبرات من التجارب العملية للآخرين، الأمر الذي يمكنها من اكتساب العديد من المهارات المناسبة للتعامل مع زوجها، وحل الخلافات بينهما عن طريق الحوار، والمناقشة، وتحديد المسؤوليات، والحقوق لكل منهما مما يزيد من فرص التوافق الزواجي بينهما.

وأن مساهمة الزوجة العاملة المادية في المنزل قد تكون ساهمت أيضاً في التخفيف من بعض المشكلات المادية مع الأزواج، مما يزيد من فرص التوافق الزواجي بينهما، ووصولها إلى مستويات مقبولة من التوافق الزواجي بينهما.

وربما أصبح الأزواج أكثر تفهماً لطبيعة عمل الزوجة، ومراعاة المتاعب التي قد تواجهها في العمل، والأعباء المرتبطة فيها، وما تقوم به من أدوار متعددة في المنزل أو في مكان العمل.

وفي ضوء نتائج الدراسات السابقة المتعلقة بهذا الموضوع، وجدت الباحثة أن النتائج الحالية اتفقت مع دراسة سينها (Sinha, 2016) في نتيجتها التي بينت، وجود مستوى متوسط من التوافق الزواجي لدى العاملات، وكذلك في عينتها إذ تم تطبيق هذه الدراسة على النساء العاملات. ، واتفقت مع دراسة ساهول، وسنجال (Sahul, & Singhll, 2014) في نتيجتها التي بينت، وجود مستوى متوسط من التوافق الزواجي، وكذلك في عينتها إذ تم تطبيقها على النساء العاملات. ، واتفقت دراسة جامبو، وأوردو (Jamabo & Ordu, 2012) في نتيجتها التي بينت، وجود مستوى متوسط من التوافق الزواجي، وكذلك في عينتها إذ تم تطبيقها على النساء العاملات، واتفقت أيضاً مع دراسة جوتي، وبرابها (Juoti & Prabha, 2012) في نتيجتها التي بينت، وجود مستوى متوسط من التوافق الزواجي، وكذلك في عينتها إذ تم تطبيقها على النساء العاملات، واتفقت كذلك مع دراسة الطاهات (2002) في نتيجتها التي بينت، وجود مستوى متوسط من التوافق الزواجي، وكذلك في عينتها إذ تم تطبيقها على النساء العاملات.

واختلفت هذه الدراسة مع دراسة بارميسواري (Parameswari, 2016) في نتيجتها التي بينت، وجود مستوى مرتفع من التوافق الزواجي لدى النساء العاملات، وفي مكان تطبيقها إذ طبقت هذه الدراسة في الهند بينما طبقت الدراسة الحالية في فلسطين، واختلفت معها في أداة القياس إذ استخدمت هذه الدراسة مقياس لوك، والاس (Locke and Wallace) للتوافق الزواجي بينما تم تطوير مقياس خاصاً للتوافق الزواجي في الدراسة الحالية.

واختلفت مع دراسة نادام، وسيلاجا (Nadam & Sylaja, 2015) في نتيجتها التي بينت أن مستوى التوافق الزواجي لدى النساء العاملات كان مرتفعاً، وفي مكان تطبيقها إذ طبقت هذه الدراسة في الهند بينما طبقت الدراسة الحالية في فلسطين، وهذا يدل على أن اختلاف البيئة الاجتماعية، والثقافية، وما تحتوي عليه من عادات، وتقاليد، وتعدد في الأعراق، والمعتقدات الدينية تؤدي دوراً في تحديد درجة التوافق الزواجي، فالعلاقات الأسرية، والزوجية في البيئة الفلسطينية تحكمها روابط اجتماعية، وثقافية مشتقاه من الأديان السماوية الإسلامية، والمسيحية، التي حددت الروابط الزوجية، وشرعيتها

بالإضافة إلى تحديدها للأدوار، والواجبات الزوجية لكل من الرجل، والمرأة، واختلفت معها في أداة القياس إذ استخدمت هذه الدراسة مقياس التوافق الزواجي المُعد من قبل ديشباندي (Deshpande)، بينما تم تطوير مقياس خاصاً للتوافق الزواجي في الدراسة الحالية.

واختلفت أيضاً مع دراسة هودى، وسنجه (Hooda and Singh, 2014) في نتيجتها التي بينت أن مستوى التوافق الزواجي لدى النساء العاملات كان مرتفعاً، وفي مكان تطبيقها إذ طبقت هذه الدراسة في الهند بينما طبقت الدراسة الحالية في فلسطين، واختلفت معها في أداة القياس إذ استخدمت هذه الدراسة مقياس التوافق الزواجي المُعد من قبل كارفر (Carvar) ، بينما تم تطوير مقياس خاصاً للتوافق الزواجي في الدراسة الحالية.

واختلفت مع دراسة بوركار (Borkar, 2014) في نتيجتها التي بينت أن مستوى التوافق الزواجي لدى النساء العاملات كان مرتفعاً، وفي مكان تطبيقها إذ طبقت هذه الدراسة في الهند بينما طبقت الدراسة الحالية في فلسطين، واختلفت معها في أداة القياس إذ استخدمت هذه الدراسة مقياس التوافق الزواجي المعد من قبل كومار، وروهاتجي (Kumar and Rohatgi)، بينما تم تطوير مقياس خاصاً للتوافق الزواجي في الدراسة الحالية.

ثانياً: مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: الذي نص على " ما المستوى الاقتصادي، والاجتماعي لدى العاملات في منطقة حيفا؟"

أظهرت النتائج المتعلقة بهذا السؤال أن المستوى الاقتصادي، والاجتماعي (أكثر من 8000 شيكل) جاء بالمرتبة الأولى، وبمتوسط حسابي بلغ (3.8586)، ومستوى تقدير مرتفع، تلاه المستوى الاقتصادي، والاجتماعي (4000 – أقل من 8000 شيكل) بالمرتبة الثانية، وبمتوسط حسابي بلغ (3.3118)، وبمستوى تقدير متوسط، بينما جاء المستوى الاقتصادي، والاجتماعي (أقل من 4000 شيكل) بالمرتبة الأخيرة، وبمتوسط حسابي بلغ (2.8450)، ومستوى تقدير متوسط.

تدل هذه النتيجة على أن غالبية أفراد عينة الدراسة من النساء العاملات في منطقة حيفا يتمتعن بمستوى اقتصادي متوسط، وربما يعود السبب في هذه النتيجة إلى طبيعة مستوى الدخل الأسري في حيفا، إذ أن المستوى الاقتصادي في تلك المنطقة متوسط نوعاً ما.

وتعود هذه النتيجة إلى أن أفراد عينة الدراسة ممن يحملن مؤهلات علمية، فجميع أفراد العينة يحملن مؤهلات علمية سواء دبلوم أم بكالوريوس أم دراسات عليا، إذ أن صاحبات المؤهلات العلمية يتقاضين رواتب أعلى من اللواتي لا يحملن مؤهلات علمية، الأمر الذي ترتب عليه جعل المستوى الاقتصادي، والاجتماعي لدى أفراد عينة الدراسة متوسطاً.

وتستند الباحثة في تفسيرها هذا إلى ما أشارت إليه نتيجة السؤال الرابع، التي أظهرت أن ارتفاع المستوى الاقتصادي، والاجتماعي يرتبط إيجابياً بارتفاع المؤهل العلمي، أي أنه كلما كان المؤهل العلمي أعلى كلما كان المستوى الاقتصادي، والاجتماعي أعلى لدى أفراد العينة.

وربما يمكن إرجاع هذه النتيجة إلى أن المؤهل العلمي لمعظم العاملات (أفراد العينة) هو متوسط مما ترتب عليه أن يكون التوافق الزواجي، وهو ما أكده هاشمي، وخورشيد، وحسن (Hashmi, Khurshid & Hassan, 2007) إذ أشاروا إلى أنه كلما زاد المستوى التعليمي للنساء العاملات كلما كانت قدرتهن على التفاهم، والتواصل، والتكامل الاقتصادي مع أزواجهن أكبر، وبالتالي يكون مستوى التوافق الزواجي لديهن أكبر.

ثالثاً: مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: الذي نص على " هل يختلف مستوى التوافق الزواجي لدى العاملات في منطقة حيفا باختلاف العمر، والمؤهل العلمي، ومدة الزواج؟"

أظهرت النتائج عدم، وجود فروق دالة إحصائياً في مستوى التوافق الزواجي لدى العاملات في منطقة حيفا تعزى لمتغيري العمر، ومدة الزواج.

تدل هذه النتيجة على أن عمر العاملات المتزوجات، ومدة زواجهن لم يكن له أثر على مستوى التوافق الزواجي لديهن، وربما يمكن إرجاع هذه النتيجة إلى أن تشابه الظروف الثقافية، والاجتماعية التي تعيشها العاملات المتزوجات على اختلاف أعمارهن أو مدة زواجهن، وما يتعرضن له من ظروف شخصية، واجتماعية نتيجة الخروج للعمل، وما يترتب عليه من تعدد في الأدوار، والمسؤوليات سواء أكانت أدوار أسرية أو مهنية تتعلق بطبيعة العمل. الأمر الذي من شأنه أن يدل على أن مستوى التوافق الزواجي ليس بالضرورة أن يرتبط بالعمر أو بمدة الزواج، وإنما يعود إلى، وجود العديد من المؤشرات الاقتصادية، والعاطفية، والاجتماعية، والثقافية التي من خلالها يستدل على التوافق الزواجي.

وتستند الباحثة في تفسيرها هذا إلى ما أشار إليه صمادي، ومخادمة (2004) إذ أكدوا على أن التوافق الزواجي، يحدث نتيجة التفاعل الإيجابي بين الزوجين، والمرتبط بعدة مؤشرات، التي تتمثل بوجود مستوى دخل مناسب يلبي حاجات الأسرة، وإحساس كل منهما تجاه الآخر بالحب، والمودة، أضف إلى ذلك انتمائهما إلى ثقافات، وبيئات اجتماعية متشابهة، ومتماثلة في العادات، والتقاليد، والقيم، والأعراف، وكذلك دور الأهل الإيجابي، وما يترتب عليه من تحقيق التوافق، والاستقرار بين الزوجين.

اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة ساهول، وسنجال (Sahul, & Singhll, 2014) في نتيجتها التي بينت أن مستوى التوافق الزواجي لا يختلف باختلاف متغير العمر، وفي عينتها إذ تم تطبيقها على النساء العاملات، واتفقت مع دراسة بيش-جادام، وزملاؤه (Pish-ghadam, et al., 2013) في نتيجتها التي بينت عدم، وجود فروق دالة إحصائياً في مستوى التوافق الزواجي تعزى لمتغير العمر، وفي عينتها إذ تم تطبيقها على النساء العاملات.

واتفقت مع دراسة محمد (2012) في نتيجتها التي بينت أن مستوى التوافق الزواجي لا يختلف باختلاف عدد سنوات الزواج، وفي عينتها إذ تم تطبيقها على النساء العاملات، واتفقت مع دراسة هديبل (2011) في نتيجتها التي بينت عدم، وجود فروق دالة إحصائياً في مستوى التوافق الزواجي تعزى لمتغير العمر، وفي عينتها إذ تم تطبيقها على النساء العاملات.

واختلفت الدراسة الحالية مع دراسة سينها (Sinha, 2016) في نتيجتها التي بينت، وجود علاقة ارتباطيه إيجابية دالة إحصائياً بين مستوى التوافق الزواجي، والعمر لدى العاملات، وفي مكان تطبيقها إذ طبقت هذه الدراسة في الهند بينما طبقت الدراسة الحالية في فلسطين، واختلفت معها في أداة القياس إذ استخدمت هذه الدراسة مقياس التوافق الزواجي المُعد من قبل كومار، وكانشان (Kumar and Kanchan)، بينما تم تطوير مقياس خاصاً للتوافق الزواجي في الدراسة الحالية.

واختلفت مع دراسة بارميسواري (Parameswari, 2016) في نتيجتها التي بينت، وجود فروق دالة إحصائياً في مستوى التوافق الزواجي تعزى للعمر بين الفئة العمرية (25-35) سنة، والفئة العمرية (36-45) سنة، لصالح الفئة العمرية (36-45) سنة، وفي مكان تطبيقها إذ طبقت هذه الدراسة في الهند بينما طبقت الدراسة الحالية في فلسطين، واختلفت معها في أداة القياس إذ استخدمت هذه الدراسة مقياس لوك، والاس (Locke and Wallace) للتوافق الزواجي بينما تم تطوير مقياس خاصاً للتوافق الزواجي في الدراسة الحالية.

واختلفت أيضاً مع دراسة نادام، وسيلاجا (Nadam & Sylaja, 2015) في نتيجتها التي بينت، وجود علاقة ارتباطيه إيجابية دالة إحصائياً بين مستوى التوافق الزواجي، والعمر لدى النساء العاملات، وفي مكان تطبيقها إذ طبقت هذه الدراسة في الهند بينما طبقت الدراسة الحالية في فلسطين، واختلفت معها في أداة القياس إذ استخدمت هذه الدراسة مقياس التوافق الزواجي المُعد من قبل ديشباندي (Deshpande)، بينما تم تطوير مقياس خاصاً للتوافق الزواجي في الدراسة الحالية.

واختلفت مع دراسة أبو أحمد (2013) في نتيجتها التي بينت، وجود فروق دالة إحصائياً في مستوى التوافق الزواجي تعزى لمتغير العمر لصالح الزوجات اللواتي تتراوح أعمارهن بين (22-27 سنة) مقارنةً بالزوجات اللواتي أعمارهن (36 سنه فأكثر)، واختلفت معها في أداة القياس إذ تم تطوير مقياس خاصاً للتوافق الزواجي في الدراسة الحالية.

واختلفت أيضاً مع دراسة الداهري (2008ب) في نتيجتها التي بينت، وجود فروق في مستوى التوافق، والتفاهم بين الزوجين تعزى لمتغير عدد سنوات الزواج للزوجين الذين عدد سنوات زواجهما أقل من سنة، والذين عدد سنوات زواجها من (6-10) سنوات لصالح الزوجين الذين عدد سنوات زواجهما سنة في اهتمامهما، ومدى رعايتهما للأبناء، وفي مكان تطبيقها إذ طبقت هذه الدراسة في الأردن بينما طبقت الدراسة الحالية في فلسطين، واختلفت معها في أداة القياس إذ تم تطوير مقياس خاصاً للتوافق الزواجي في الدراسة الحالية.

ويمكن إرجاع هذا الاختلاف في النتيجة بين دراسة الداهري، والدراسة الحالية على الرغم من تشابه العادات، والتقاليد الثقافية، والاجتماعية بين المجتمع الفلسطيني، والأردني، إلى الاختلاف في الخصائص الثقافية، والتعليمية لأفراد عينة الدراسة الحالية مع دراسة الداهري التي تم تطبيقها على عينة من المعلمات بينما تم تطبيق هذه الدراسات على العاملات في مجالات، وقطاعات مختلفة، وبالتالي فإن الخصائص الثقافية، والتعليمية لأفراد عينة دراسة الداهري، وما يواجهنه من صعوبات، ومشكلات تتعلق بحياتهن الزوجية، وما يتخللها من مواقف، وأحداث نتيجة عملهن في مهنة التعليم تكون متشابه لحد كبير، بينما أفراد عينة الدراسة الحالية من النساء العاملات في المجالات المختلفة، وما يرافق كل مجال من ظروف، ومتطلبات، ومشاكل تختلف عن المجال الأخر فعلى سبيل المثال ما تواجهه المعلمة من مشاكل، وصعوبات تختلف عن ما تواجهه العاملة في قطاع التمريض من صعوبات، ومشكلات، وبالتالي فإن ذلك من شأنه أن يساهم في إحداث اختلاف في نتيجة هذه الدراسة مع ما توصلت له دراسة الداهري من نتيجة.

وأظهرت النتائج، وجود فروق دالة إحصائياً في مستوى التوافق الزواجي لدى العاملات في منطقة حيفا تعزى لمتغير المؤهل العلمي، وكانت الفروق لصالح المؤهل العلمي دراسات عليا.

تدل هذه النتيجة على أن مستوى التوافق الزواجي لدى النساء العاملات يكون أفضل كلما ارتفع المؤهل العلمي لدى النساء العاملات في منطقة حيفا.

ويمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء ما أشارت إليه نادام، وسيلاجا (Nadam & Sylaja, 2015) حول قدرة المرأة المتعلمة على العناية بأسرتها، وتربية، وأطفالها، وتعليمهم من المرأة غير المتعلمة أو ذات التعليم المنخفض، هذا بالإضافة إلى ما قد ينعكس أيضاً على نظرة المرأة لنفسها كشريكة حياة تشارك زوجها أفكاره، وطموحاته.

وربما يعود السبب في هذه النتيجة إلى أن النساء العاملات اللواتي يحملن مؤهلات علمية (دراسات عليا)، يمتلكن القدرة على البحث بجدية عن الأساليب السوية التي تساعدهن على السير بالحياة الزواجية، والاتجاه بها نحو الاستقرار، أضف إلى ذلك، وصولهن إلى مستويات جيده من النضج الفكري، سواء على صعيد التفاعل بين الزوجين أو التواصل بينهما أو في أسلوب التخاطب، وتقبل الرأي الآخر.

إذ أشار هاشمي، وخورشيد، وحسن (Hashmi, Khurshid & Hassan, 2007) إلى أن كلما زاد المستوى التعليمي للنساء العاملات، وغير العاملات كلما كانت قدرتهن على التوافق الزواجي أكبر.

ومن المحتمل أن النساء العاملات اللواتي يحملن مؤهلات علمية عالية، وصلن إلى مستوى من النضج العقلي ساعدهن على التفاعل، والتواصل، والتفاهم، والتكامل الاقتصادي مع أزواجهن. مما أدى إلى حل العديد من المواقف، والأحداث، والمشكلات التي تتطلب التعاون، والتفاهم لحلها، مما أدى إلى ظهور مستوى أعلى من التوافق الزواجي لديهن مقارنة بزميلاتهن اللواتي يحملن مؤهلات علمية أقل (توفيق، 1996).

اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة أبو أحمد (2013) في نتيجتها التي بينت، وجود فروق دالة إحصائياً في مستوى التوافق الزواجي تعزى لمتغير المستوى التعليمي لصالح الزوجات اللواتي مستواهن التعليمي بكالوريوس فأكثر مقارنةً بالزوجات اللواتي مستواهن التعليمي ثانوية فأقل، وفي عينتها إذ تم تطبيقها على النساء العاملات، وفي مكان تطبيقها إذ تم تطبيقها في فلسطين.

واتفقت مع دراسة الداهري (2008ب) في نتيجتها التي بينت، وجود فروق في مستوى التوافق، والتفاهم، والتكامل الاقتصادي للزوجين يعزى لمتغير مستوى تعليم الزوجة، ولصالح الزوجات ذوات التعليم العالي، وفي عينتها إذ تم تطبيقها على المعلمات.

واتفقت أيضاً مع دراسة نادام، وسيلاجا (Nadam & Sylaja, 2015) في نتيجتها التي بينت، وجود علاقة ارتباطيه إيجابية دالة إحصائياً بين مستوى التوافق الزواجي، والمؤهل العلمي، وفي عينتها إذ تم تطبيقها على النساء العاملات.

واتفقت أيضاً مع دراسة هاشمي، وخورشيد، وحسن (Hashmi, Khurshid & Hassan, 2007) في نتيجتها التي بينت أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للنساء العاملات، وغير العاملات كلما كانت قدرتهن على التوافق الزواجي أكبر، وفي عينتها إذ تم تطبيقها على النساء العاملات.

واختلفت مع دراسة بيش-جادام، وزملاؤه(Pish-ghadam, et al. , 2013) في نتيجتها التي بينت عدم، وجود فروق دالة إحصائياً في مستوى التوافق الزواجي تعزى لمتغير المؤهل العلمي، وفي مكان تطبيقها إذ طبقت هذه الدراسة في إيران بينما طبقت الدراسة الحالية في فلسطين، واختلفت معها في أداة القياس إذ استخدمت هذه الدراسة مقياس التوافق الزواجي المُعد من قبل سباينر (Spanier) بينما تم تطوير مقياس خاصاً للتوافق الزواجي في الدراسة الحالية.

رابعاً: مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع: الذي نص على " هل يختلف المستوى الاقتصادي، والاجتماعي لدى العاملات في منطقة حيفا باختلاف العمر، والمؤهل العلمي، ومدة الزواج؟"

أظهرت النتائج عدم، وجود فروق دالة إحصائياً في المستوى الاقتصادي، والاجتماعي لدى العاملات في منطقة حيفا تعزى لمتغيري العمر، ومدة الزواج.

تدل هذه النتيجة على أن المستوى الاقتصادي، والاجتماعي لدى العاملات في منطقة حيفا لا يختلف باختلاف فئات العمر أو مدة الزواج، وتعتقد الباحثة أن هذه النتيجة منطقية لأن المستوى الاقتصادي، والاجتماعي في هذه الدراسة تم تحديده حسب مستوى الدخل الشهري لدى النساء العاملات في منطقة حيفا، وأن ارتفاع مستوى الدخل أو انخفاضه يتحدد بناء على طبيعة المهنة التي تمارسها العاملة، ومقدار الراتب الذي تتقاضاه بصرف النظر عن عمرها أو مدة زواجها، هذا بالإضافة إلى المستوى الاقتصادي للأسرة، ومقدار دخلها بشكل عام، لذلك لم يظهر أي أثر لمتغيري العمر أو مدة الزواج على المستوى الاقتصادي، والاجتماعي لدى النساء العاملات.

وأظهرت النتائج، وجود فروق دالة إحصائياً في المستوى الاقتصادي، والاجتماعي لدى العاملات في منطقة حيفا تعزى لمتغير المؤهل العلمي، وكانت الفروق لصالح المؤهل العلمي دراسات عليا.

تدل هذه النتيجة على أنه كلما ارتفع المؤهل لأن النساء العاملات ممن يحملن المؤهل العلمي (دراسات عليا) يتمتعن بمستوى اقتصادي، واجتماعي أعلى من النساء العاملات ذوات المؤهلات العلمية دبلوم، وبكالوريوس، وتعتقد الباحثة أن هذه النتيجة منطقية إذ أن نظام العمل في فلسطين يحدد سلم الراتب (الدخل) بناءً على طبيعة المؤهل العلمي، فمقدار الراتب يختلف باختلاف المؤهل العلمي، إذ أنه كلما ارتفع المؤهل العلمي فإن مقدار الراتب يكون أعلى، وعليه فإن الراتب الذي يمنح لحملة الدبلوم أو البكالوريوس يكون أقل من الراتب الذي يمنح لحملة الدراسات العليا، لذلك فإنه من الطبيعي أن تكون النساء العاملات من حملة الدراسات العليا يتمتعن بمستوى اقتصادي، واجتماعي أعلى من النساء من حملة الدبلوم، والبكالوريوس.

خامساً: مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس: الذي نص على " هل توجد علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين مستوى التوافق الزواجي، والمستوى الاقتصادي، والاجتماعي لدى العاملات في منطقة حيفا؟"

أظهرت النتائج المتعلق بهذا السؤال، وجود علاقة ارتباطيه إيجابية دالة إحصائياً بين مستوى التوافق الزواجي، وفئة المستوى الاقتصادي، والاجتماعي أقل من 4000 شيكل، بينما لم تظهر أي علاقة ارتباطيه بين التوافق الزواجي، وباقي فئات المستوى الاقتصادي الاجتماعي الأخرى (4000-أقل من 8000 شيكل)، و(8000 شيكل فأكثر).

وتدل هذه النتيجة على أن المستوى الاقتصادي، والاجتماعي المنخفض لدى أسر الزوجات العاملات له دور إيجابي في تحقيق التوافق الزواجي لديهن، وربما يمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء ما أشارت إليه ساهو، وسينج (Sahu & Singh, 2014) في أن للمستوى الاقتصادي، والاجتماعي المتدني قد يكون له دوراً إيجابياً، ودافعاً لدى المرأة المتزوجة من أجل تحقيق التوافق الزواجي، إذ يدفعها هذا المستوى المنخفض إلى الخروج للعمل، ومشاركة زوجها في تحمل الأعباء المادية، والاقتصادية لسد احتياجات الأسرة، ومتطلباتها، الأمر الذي يترتب عليه مزيد من التوافق الزواجي مع شريك الحياة، إذ تؤدي مساهمة المرأة في تحسن المستوى الاقتصادي، والاجتماعي للأسرة من خلال خروجها للعمل إلى إشباع احتياجات الأسرة المادية، والاجتماعية، وسيقودها إلى تحقيق مزيد من التوافق الزواجي مع شريك الحياة.

وربما يمكن تفسير هذه النتيجة أيضاً إلى أن عينة الدراسة من الزوجات العاملات قد يكون المستوى الاقتصادي، والاجتماعي لديهن متدنٍ مما دفعهن للعمل، وزاد من التوافق الزواجي لديهن مقارنه بزميلاتهن اللواتي مستواهن الاقتصادي، والاجتماعي أعلى.

و تعود هذه النتيجة إلى زيادة الأعباء الاقتصادية الملقاة على عاتق الأسر الفلسطينية نتيجة الاحتلال الإسرائيلي، وما يفرضه من قيود على أفراد المجتمع الفلسطيني، التي أدت إلى عدم كفاية الدخل، وتدني المستوى الاقتصادي، والاجتماعي لديهم، الأمر الذي من شأنه دفع المرأة الفلسطينية للخروج للعمل، ومشاركة زوجها في تحمل الأعباء الاقتصادية من أجل توفير حياة كريمة لأسرتها، وسد احتياجاتها، ومتطلباتها، وكذلك للتقليل من حدة الأعباء الاقتصادية الملقاة على عاتق رب الأسرة، مما أدى إلى ظهور مستوى توافق زواجي أعلى لدى هذه الفئة (أقل من 4000 شيكل)، مقارنة مع زميلاتهن اللواتي مستواهن الاقتصادي أعلى (4000-أقل من 8000 شيكل)، و(8000 شيكل فأكثر.

ولهذه الأسباب يمكن إرجاع سبب اختلاف نتيجة هذه الدراسة مع الدراسات السابقة الآتية: دراسة الطاهات (2002) التي بينت عدم، وجود فروق دالة إحصائياً في مستوى التوافق الزواجي تعزى لمتغير الدخل، وفي مكان تطبيقها إذ طبقت هذه الدراسة في الأردن بينما طبقت الدراسة الحالية في فلسطين، واختلفت معها في أداة القياس إذ استخدمت هذه الدراسة تم استخدام مقياس التوافق الزواجي المعد من قبل بيومي، بينما تم تطوير مقياس خاصاً للتوافق الزواجي في الدراسة الحالية.

واختلفت مع دراسة جامبو، وأوردو (Jamabo & Ordu, 2012) في نتيجتها التي بينت عدم، وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى للمستوى الاقتصادي، والاجتماعي لدى عينة الدراسة، وفي مكان تطبيقها إذ طبقت هذه الدراسة في نيجيريا بينما طبقت الدراسة الحالية في فلسطين، واختلفت معها في أداة القياس إذ تم تطوير مقياس خاصاً للتوافق الزواجي في الدراسة الحالية.

واختلفت مع دراسة أبو أحمد (2013) في نتيجتها التي بينت عدم، وجود فروق دالة إحصائياً في مستوى التوافق الزواجي تعزى لمتغيري الدخل، وفي أداة القياس إذ تم تطوير مقياس خاصاً للتوافق الزواجي في الدراسة الحالية.

واختلفت أيضاً مع دراسة بوركار (Borkar, 2014) في نتيجتها التي بينت أن مستوى التوافق الزواجي لدى النساء العاملات لا يختلف باختلاف المستوى الاقتصادي، والاجتماعي، وفي مكان تطبيقها إذ طبقت هذه الدراسة في الهند بينما طبقت الدراسة الحالية في فلسطين، واختلفت معها في أداة القياس إذ استخدمت هذه الدراسة مقياس التوافق الزواجي المعد من قبل كومار، وروهاتجي (Kumar and Rohatgi)، بينما تم تطوير مقياساً خاصاً للتوافق الزواجي في الدراسة الحالية.

واختلفت أيضاً مع دراسة ساهول، وسنجال (Sahul, & Singhll, 2014) في نتيجتها التي بينت أن مستوى التوافق الزواجي لا يختلف باختلاف المستوى الاقتصادي، والاجتماعي، وفي مكان تطبيقها إذ طبقت هذه الدراسة في الهند بينما طبقت الدراسة الحالية في فلسطين، واختلفت معها في أداة القياس إذ استخدمت هذه الدراسة، ومقياس التوافق الزواجي المعد من قبل سينها، وموكرجي (Sinha and Mukherjee)، بينما تم تطوير مقياس خاصاً للتوافق الزواجي في الدراسة الحالية.

ودراسة نادام، وسيلاجا (Nadam & Sylaja, 2015) التي بينت، وجود علاقة ارتباطيه إيجابية دالة إحصائياً بين مستوى التوافق الزواجي، والمستوى الاقتصادي، والاجتماعي لدى النساء العاملات، وفي مكان تطبيقها إذ طبقت هذه الدراسة في الهند بينما طبقت الدراسة الحالية في فلسطين، واختلفت معها في أداة القياس إذ استخدمت هذه الدراسة مقياس التوافق الزواجي المُعد من قبل ديشباندي (Deshpande) بينما تم تطوير مقياس خاصاً للتوافق الزواجي في الدراسة الحالية.

ب. التوصيات

في ضوء نتائج الدراسة التي تم التوصل إليها توصي الباحثة بما يلي:

توجيه المؤسسات المهتمة بشؤون المرأة إلى إعداد برامج إرشادية، وعلاجية للنساء العاملات من أجل تحسين مستوى التوافق الزواجي لديهن.

إجراء دراسات مستقبلية تهدف إلى تقصي أثر العوامل التي يمكن أن تسهم في تحقيق التوافق الزواجي لدى العاملات المتزوجات.

إجراء المزيد من الدراسات التي تبحث في التوافق الزواجي لدى العاملات المتزوجات، وأثر المتغيرات الديمغرافية، والشخصية فيها، وتطبيقها على بيئات أخرى في المجتمع الفلسطيني، وعلى شرائح مختلفة من العاملات المتزوجات، ومقارنة نتائجها بنتائج هذه الدراسة.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

إبراهيمي، اسماء (2015). الضغوط المهنية، وعلاقتها بالتوافق الزواجي لدى المرأة العاملة. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر.

أبو أحمد، هلال (2013). الإجهاد النفسي، وعلاقته بالتوافق الزواجي لدى عينة من الزوجات العاملات في المؤسسات الدولية في قطاع غزة. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

أبو سكينه، نادية، وخضر، منال (2011). العلاقات، والمشكلات الأسرية. عمان، الأردن: دار الفكر ناشرون، وموزعون.

بلان، كمال، وصوفي، أمان (2013). التوافق الزواجي، وعلاقته ببعض المتغيرات لدى عينة من الأزواج في مدينة اللاذقية. مجلة جامعة تشرين للبحوث، والدراسات العلمية، 35(4)، 211-229.

بلميهوب، كلثوم (2010). الاستقرار الزواجي: دراسة في سيكولوجية الزواج. المنصورة، مصر: المكتبة العصرية للنشر، والتوزيع.

توفيق، سميحة (1996). مدخل إلى العلاقات الأسرية. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

جودة، سهير (2009). برنامج إرشادي مقترح لتعزيز التوافق الزواجي عن طريق فنيات الحوار. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

حمدان، محمد (2006). زواج سليم لبناء أسرة سليمة، وصيانة، وتعزيز الاستقرار الأسري. دمشق: دار التربية الحديثة.

الداهري، صالح (2008أ). أساسيات الإرشاد الزواجي، والأسري. عمان: دار الصفاء للنشر، والتوزيع.

الداهري، صالح (2008ب). التوافق الزواجي، وعلاقته ببعض المتغيرات لدى المعلمات المتزوجات في الأردن. مجلة الثقافة، والتنمية، 2(7). 1-18.

رضوان، سامر، وعمار، دلال (2014). عمل المرأة، وعلاقته بتوافقها الزواجي: دراسة ميدانية في محافظة اللاذقية. مجلة جامعة تشرين للبحوث، والدراسات العلمية، 36(4)، 227-240.

زهران، حامد (2003). دراسات الصحة النفسية، والإرشاد النفسي. القاهرة: عالم الكتب.

سليمان، سناء (2005). التوافق الزواجي، واستقرار الأسرة من منظور إسلامي-نفسي – اجتماعي. القاهرة: عالم الكتب.

السيد، الحسين (2015). معايير اختيار شريك الحياة، وأثرها في تحقيق التوافق الزواجي. المملكة العربية السعودية: جمعية المودة للتنمية الأسرية.

صمادي، أحمد، ومخادمة، عبد الكريم (2004). التوافق الزواجي لدى عينة من الرجال المتزوجين في ضوء بعض المتغيرات. أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية، والاجتماعية، 20(3). 1303-1323.

الطاهات، لينا (2002). التوافق الزواجي للنساء العاملات في ضوء بعض المتغيرات. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

علي، حنين (2013). الذكاء الانفعالي، وعلاقته بالتكيف الزواجي. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن.

اللدعة، إيمان (2002). التوافق الزواجي، وعلاقته ببعض سمات الشخصية لدى معلمي، ومعلمات القطاع الحكومي في محافظة غزة. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

محمد، وفاء (2012). التوافق الزواجي لدى المتزوجات العاملات بجامعة السودان للعلوم، والتكنولوجيا. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العلوم، والتكنولوجيا، السودان.

مؤمن، داليا (2004). الأسرة، والعلاج الأسري. القاهرة: دار السحاب للنشر، والتوزيع.

هديبل، يمينة (2011). الضغط النفسي، وعلاقته بالتوافق الزواجي. دراسات نفسية، وتربوية، منبر تطوير الممارسات النفسية، والتربوية، 5(7)، 226-240.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Ayhan, D., & Hural, F. (1999). Lone Liress and Marital Adjustment of Turkish Couples. The Journal of Psychology, 133 (2), 230 - 240.

Belanger, C., DiSchiavi, M.F., Sabourin, S., Dugal, C., ElBaalkaki, G., & Lussier, Y. (2014). Self-esteem, coping efforts and marital adjustment. Europe's Journal of Psychology, 10(4), 660-671.

Borkar, V. (2014). Marital Adjustment of Working and Non-working women. Journal of Contemporary Psychological Research, 1(1), 111-115.

Clayton, R. (2014). The Third Wheel: The Impact of Twitter Use on Relationship Infidelity and Divorce. Cyber Psychology, Behavior & Social Networking, 17(7), 425-430.

Ghafouri, S., Ghanbari, S., Fallahzadeh, H., & Shokri, O. (2016). The Relation Between Marital Adjustment and Posttraumatic Growth in Infertile Couples: The Mediatory Role of Religious Coping Strategies. Journal of Reproductive Infertility, 17(4),221-229.

Hashmi, H., Khurshid, M., & Hassan, I. (2007). Marital Adjustment, Stress and Depression among Working and Non-Working Married Women. Internet Journal of Medical Update, 2(1), 19-26.

Hooda, S., & Singh, S. (2014). Marital Adjustment, Coping and Happiness in Career Women. International Journal for Research Publication & Seminar, 5(3), 40-43.

Jamabo, T., & Ordu, S. (2012). Marital adjustment of working class and non-working class women in Port Harcourt metropolis, Nigeria. International Journal of Psychology and Counselling, 4(10), 123-126.

Juoti, T., & Prabha, B. (2012). Marital Adjustment of Working and Non-Working Women A Comparative Study. Quest-The Journal of UGC-ASC Neonatal, 6(3), 504-508.

Kalkan, M., & Ersanli, E. (2008). The effects of the marriage enrichment program based on the cognitive-behavioral approach on the marital adjustment of couples. Educational Sciences: Theory & Practice, 8(3), 977-986.

Karadag, Ş., & Kocak, A. (2016). The Role of Inter Family Communication in Marital Adjustment: Case of Konya. Paper Presented at the Proceedings of the Multidisciplinary Academic Conference, Istanbul, Turkey, February 12-16th.

Nadam, P., & Sylaja, H. (2015). Marriage Adjustment among Working and Non-Working Women. Guru Journal of Behavioral and Social Sciences, 3(2), 405-412.

Parameswari, J. (2016). Influence of Emotional Intelligence on Marital Adjustment of Working and Non-Working Married Women. International Journal of Multidisciplinary Approach and Studies, 3(1), 136-142.

Pish-ghadam, M., Bakhshipour, B., & Ebrahimi, S. (2013). Marital adjustment among employed and nonemployed women of Tehran city. Journal of Novel Applied Sciences, 2(7), 784-786.

Resorlu, H., Sahin, B., Hulya, E., Bilim, S., & Savas, Y. (2017). An assessment of marital adjustment in patients with rheumatoid arthritis. Medical Glossary, 14(1), 67-72.

Sahu, K., & Singh, D. (2014). Mental Health and Marital Adjustment of Working and Non-Working Married Women. International Journal of Advancement in Education and Social Science, 2(2), 24-28.

Sahul, K., & Singhll, D. (2014). Mental Health and Marital Adjustment of Working and Non-Working Married Women. International Journal of Advancement in Education and Social Sciences, 2(2), 24-28.

Sinha, C. (2016). Adjustment of Married Women in Relation to Age and Job Status. International Journal of Scientific and Research Publications, 6(1), 42-45.

Yeşiltepe, S., & Çelik, M. (2014). Evaluation of Marital Adjustment of Teachers in terms of Psychological Well-being and Some Variables. Ilkogretim Online, 13(3), 992-1013.

قائمة الملاحق

ملحق (1)

مقياس التوافق الزواجي في صورته الأولية للتحكيم

الفاضل الدكتور/ ـة ..... المحترم/ ـة

التخصص .....

مكان العمل .....

بعد التحية،

تقوم الطالبة ملاك الفرد نعيم هلون بإجراء دراسة تهدف إلى التعرف على التوافق الزواجي، وعلاقته بالمستوى الاقتصادي، والاجتماعي في ضوء بعض المتغيرات لدى العاملات في منطقة حيفا؛ للحصول على درجة الماجستير في التربية تخصص الإرشاد النفسي، والتربوي، جامعة عمان العربية.

وتحقيقاً لأهداف الدراسة تم تطوير مقياس التوافق الزواجي، يتكون هذا المقياس بصورته الأولية من (40) فقرة موزعة على خمسة مجالات، هي: المجال الانفعالي، والمجال الأسري، والمجال الاجتماعي، والمجال الاقتصادي، والمجال الجنسي، وستعتمد الباحثة للحكم على تقديرات العاملات على مقياس التوافق الزواجي تدرج ليكرت الخماسي (بدرجة كبيرة جداً، بدرجة كبيرة، بدرجة متوسطة، بدرجة قليلة، بدرجة قليلة جداً).

ونظراً لخبرتكم لطويلة في تحكيم المقاييس في هذا المجال، أرجو التكرم بالاطلاع على المقياسين المذكورين، ووضع إشارة (x) في المكان الذي يعكس، وجهة نظرك في مدى ملائمة الفقرات لكل بعد، وسلامة اللغة، ووضوح المعنى، ويمكنكم أيضا إبداء، وجهة نظركم بالفقرات بالحذف أو الإضافة أو التعديل.

وتفضلوا بقبول كل التقدير، والاحترام

أولاً: البيانات المتعلقة بالمستوى الاقتصادي، والاجتماعي

- المستوى الاقتصادي، والاجتماعي:

□ أقل من 4000 شيكل

□ 4000 أقل من 8000 شيكل

□ أكثر من 8000 شيكل.

- العمر:

□ 20 إلى 30 سنة

□ 31 إلى 40 سنة

□ 41 سنة فأكثر

- المؤهل العلمي:

□ دبلوم

□ بكالوريوس

□ دراسات عليا

- مدة الزواج:

□ 1 – أقل من 5 سنوات

□ 5 – أقل من 10

□ أكثر من 10 سنة

ثانياً: فقرات مقياس التوافق الزواجي

الرقم	مضمون الفقرة	سلامة اللغة		وضوح المعنى		ملائمة الفقرة للبعد		ملاحظات
		سليم	غير سليم	واضح	غير، واضح	ملائم	غير ملائم	
المجال الانفعالي								
	أشعر بالقلق حول مستقبلي مع زوجي.							
	أشعر بالسعادة عندما أكون مع زوجي.							
	يغلب على زواجنا علاقات المحبة.							
	أفتقد تفهم زوجي لمشاعري.							
	يصعب عليّ التعبير عن عواطفي تجاه زوجي.							
	تسير حياتي الزوجية على، وتيرة، واحدة بطريقة تبعث الشعور بالملل.							
	أقدم الدعم النفسي لزوجي عند الحاجة.							
	أشعر بالوحدة حتى بوجود زوجي إلى جانبي.							

المجال الأسري								
	التفهم، والتعقل أساس الحوار بيني، وبين زوجي.							
	أشعر بتقارب الأفكار، والميول، والاهتمامات بيني، وبين زوجي.							
	أحرص على قضاء الإجازة مع زوجي.							
	أتفق أنا، وزوجي في أمور إدارة البيت، وتربية الأبناء.							
	أشارك مع زوجي في اتخاذ القرارات الخاصة بالأسرة.							
	أبذل ما بوسعي للتغلب على الخلافات بأسرتنا.							
	أقوم بواجباتي الزوجية.							
	يهتم زوجي بسماع رأيي في أي موضوع.							

المجال الاجتماعي								
	أحرص على إقامة علاقات طيبة مع أهل زوجي.							
	يقوم زوجي بإدخال أهله في أمورنا الشخصية.							
	اضطراري للسكن مع العائلة يسبب الكثير من المشاكل بيني، وبين زوجي.							
	أحرص على توثيق علاقتي بالمحيط الاجتماعي لزوجي.							
	التزم مع زوجي بأداء الواجبات الاجتماعية نحو الأقارب، والأصدقاء.							
	أشعر زوجي بقيمته في المناسبات الاجتماعية.							
	أقوم مع زوجي باختيار الأصدقاء.							
	احترم العادات، والتقاليد الاجتماعية لزوجي.							

المجال الاقتصادي								
	يقصّر زوجي في تلبية احتياجاتي المادية.							
	يوجد اتفاق مع زوجي على أمورنا المالية بشكل، واضح.							
	أشارك زوجي بالأمور المالية، وكأننا شخص، واحد.							
	أشارك زوجي في مصاريف المنزل.							
	أواجه الأزمات المالية مع زوجي عند حدوثها.							
	أشترك مع زوجي في تحديد نفقات المنزل.							
	المال الخاص بزوجي ملكاً عاماً لنا.							
	اتحمل نتائج الأزمات المالية بشجاعة.							

المجال الانفعالي								
	احترم حاجات زوجي.							
	أقدر خصائص زوجي.							
	أشعر أن زوجي يحقق الرضا لي.							
	أنا مقتنع جداً بزوجي.							
	يحترمني زوجي لشخصي.							
	أشعر أن زوجي يقدر حضوري معه.							
	أشعر أن زوجي مهذب في تعامله معي.							
	أشعر أن زوجي إنساني في تعامله معي.							

ملحق (2)

أسماء المحكمين، وتخصصاتهم، ورتبهم الأكاديمية، ومراكز عملهم

الرقم	الاسم	التخصص	الرتبة العلمية	مركز العمل
	د. احمد خزاعلة	التربية الخاصة	أستاذ مشارك	جامعة عمان العربية
	د. سهيلة بنات	الإرشاد النفسي، والتربوي	أستاذ مشارك	جامعة عمان العربية
	د. فؤاد الجوالده	التربية الخاصة	أستاذ مشارك	جامعة عمان العربية
	د. عودة أبو سنينة	مناهج، وطرق التدريس	أستاذ مشارك	جامعة عمان العربية
	د. جوزيف بوالصة	علم النفس التربوي	أستاذ مشارك	جامعة عمان الأهلية
	د، وسام بريك	القياس، والتقويم	أستاذ مشارك	جامعة عمان الأهلية
	د. بسمة شريف	الإرشاد النفسي، والتربوي	أستاذ مشارك	جامعة عمان الأهلية
	د. أحمد الشيخ علي	علم النفس التربوي	أستاذ مشارك	الجامعة الهاشمية
	د. لينا محارمة	التربية الخاصة	استاذ مساعد	جامعة عمان العربية
	د. رند عربيات	الإرشاد النفسي، والتربوي	استاذ مساعد	جامعة عمان العربية

ملحق (3)

مقياس التوافق الزواجي في صورته النهائية

عزيزتي العاملة المتزوجة الفاضلة

تحية طيبة، وبعد،

تقوم الطالبة ملاك الفرد نعيم هلون بإجراء دراسة تهدف إلى التعرف على التوافق الزواجي، وعلاقته بالمستوى الاقتصادي، والاجتماعي في ضوء بعض المتغيرات لدى العاملات في منطقة حيفا؛ للحصول على درجة الماجستير في التربية تخصص الإرشاد النفسي، والتربوي، جامعة عمان العربية، وتحقيقاً لأهداف الدراسة تم تطوير مقياس التوافق الزواجي، يتكون هذا المقياس من (35) فقرة موزعة على أربعة مجالات، هي: المجال الانفعالي، والمجال الأسري، والمجال الاجتماعي، والمجال الاقتصادي.

أرجو قراءة فقرات المقياس بشكل جيد، ووضع درجة انطباق الفقرة على حياتك الزوجية مع زوجك، وأسرتك، وذلك بوضع إشارة (X) تحت التدريج المناسب، إذ تم اعتماد التدريج الآتي: (بدرجة كبيرة جداً، بدرجة كبيرة، بدرجة متوسطة، بدرجة قليلة، بدرجة قليلة جداً).

وأحيطكن علماً أنه لا توجد إجابة صحيحة أو إجابة خاطئة، وإنما تكون الإجابة الصحيحة التي تعبر عن، وجهة نظركن في مضمون الفقرة، ومدى مطابقتها لحياتك الزوجية، والأسرية، وأتمنى توخي الدقة في الإجابة؛ لأنه لن يطلع أحد على نتائج الاستبانات، ولن تستخدم النتائج إلا لأغراض البحث العلمي فقط، وأتمنى عدم كتابة الاسم.

وتفضلوا بقبول كل التقدير، والاحترام

ثانياً: فقرات مقياس التوافق الزواجي بصورته النهائية

الرقم	مضمون الفقرة	درجة الموافقة على الفقرة				
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
المجال الانفعالي						
1	أشعر بالقلق حول مستقبلي مع زوجي.					
2	أشعر بالسعادة عندما أكون مع زوجي.					
3	تسود المحبة علاقتنا الزوجية.					
4	أفتقد تفهم زوجي لمشاعري.					
5	أجد صعوبة في التعبير عن عواطفي تجاه زوجي.					
6	تسير حياتي الزوجية على، وتيرة، واحدة بطريقة تبعث الشعور بالملل.					
7	أقدم الدعم النفسي لزوجي.					
8	أشعر بالوحدة.					
9	احترم حاجات زوجي					
10	أراعي خصائص زوجي الشخصية.					
11	أشعر أن زوجي يحقق لي الرضا.					
12	أنا مقتنعة جداً بزوجي.					

13	يحترمني زوجي لشخصي.					
14	أشعر أن زوجي يقدر حضوري معه.					
15	أشعر باحترام زوجي لي.					
16	أشعر بمعاملة زوجي اللطيفة لي.					

المجال الأسري						
17	التفاهم أساس الحوار بيني، وبين زوجي.					
18	أشارك زوجي في اهتماماته.					
19	أحرص على قضاء الإجازة مع أسرتي.					
20	أتفق أنا، وزوجي في أمور إدارة المنزل، وتربية الأبناء.					
21	أشارك زوجي في اتخاذ القرارات الخاصة بالأسرة.					
22	أبذل ما بوسعي للتغلب على الخلافات الأسرية.					
23	أقوم بواجباتي الزوجية على أكمل، وجه.					
24	يهتم زوجي بسماع رأيي في أي موضوع.					

المجال الاجتماعي						
25	أحرص على إقامة علاقات طيبة مع أهل زوجي.					
26	يتدخل أهل زوجي في علاقاتي بزوجي.					
27	اضطراري للسكن مع العائلة يسبب الكثير من المشاكل بيني، وبين زوجي.					
28	أحرص على توثيق علاقتي بالمحيط الاجتماعي لزوجي.					
29	التزم مع زوجي بأداء الواجبات الاجتماعية نحو الأقارب، والأصدقاء.					
30	أشعر زوجي بقيمته في المناسبات الاجتماعية.					
31	أتفق مع زوجي باختيار الأصدقاء.					
32	احترم العادات، والتقاليد الاجتماعية لزوجي.					

المجال الاقتصادي						
33	**يقصّر زوجي في تلبية احتياجاتي المادية.**					
34	**اتفق مع زوجي على أمورنا المالية بشكل، واضح.**					
35	**أشارك زوجي بالأمور المالية، وكأننا شخص، واحد.**					
36	**أشارك زوجي في مصاريف المنزل.**					
37	**أواجه الأزمات المالية مع زوجي عند حدوثها.**					
38	**أشترك مع زوجي في تحديد نفقات المنزل.**					
39	**المال الخاص بزوجي ملكاً عاماً لنا.**					
40	**اتحمل نتائج الأزمات المالية بشجاعة.**					

ملحق (4)

كتب تسهيل المهمة

AMMAN ARAB UNIVERSITY

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا — نموذج (18)

نموذج تسهيل مهمة

المملكة الأردنية الهاشمية — التاريخ: 2017/3/25

السادة مجلس المحلي عصفيا المحترمين — الرقم الجامعي: 201510376

اسم الطالبة: ملاك فريد هلون — الكلية: العلوم التربوية والنفسية

التخصص: الارشاد النفسي التربوي — البرنامج: الماجستير

عنوان الرسالة:

"التوافق الزواجي وعلاقته بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي وعوامل ديمغرافية أخرى لدى العاملات في منطقة حيفا"

تتضمن إجراءات الدراسة قيام الطالب بتطبيق أدوات الدراسة على العينة المستهدفة من النساء العاملات، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، أرجو التكرم بتسهيل مهمة الطالبة المذكور اسمها أعلاه.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

عميد البحث العلمي و الدراسات العليا

الاستاذ الدكتور رياض الشلبي

جامعة عمان العربية
AMMAN ARAB UNIVERSITY
عمادة البحث العلمي والدراسات العليا
Deanship of Scientific Research & Graduate Studies

شارع الأردن - مرجيب الفهود - هاتف +962 7 8064 3045 - ص.ب 2234 عمان 11953 - الأردن
Jordan Street - Mubis - Telephone +962 7 8064 3045 - P.O Box 2234 Amman 11953 - Jordan
http://fhss.aau.edu.jo